السنبوك

العدد ٣٧ مارس ٢٠١٩

نشرة سنويه للهيئة الإقليميه للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

إقرأ في هذا العدد المقالات العملية:

- خيار البحر ومشكلة الصيد الجائر
- الاقتصاد الأزرق المستدام
- اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.. وثيقة دولية ملزمة قانونياً
- أهداف التنمية المستدامة في مواجهة محلية التنمية

PERSGA

الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

MZ.0038

الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن هي هيئة حكومية تهتم بالمحافظة على البيئات البحرية والساحلية في البحر الأحمر وخليج عدن. وتستمد «الهيئة» قاعدتها من الاتفاقية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (1982م). وقد تم إعلان إنشائها رسمياً في القاهرة في سبتمبر 1995م، وتتخذ الهيئة من مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية مقراً لها، وتضم الهيئة في عضويتها كلاً من المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، جمهورية السودان، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية جيبوتي، جمهورية اليمن، و جمهورية الصومال الديمقراطية.

يمكن إعادة إنتاج هذا المنشور كلياً أو جزئياً بأي شكل لأغراض تعليمية وغير ربحية بشرط أن يتم التنويه عن المصدر، وسوف تكون الهيئة شاكرة لاستلامها نسخة من الإصدار للإستفادة من المعلومات الواردة فيه.

لا يسمح بنشر هذا المنشور أو توزيعة لأغراض تجارية سواء إلكترونياً أو بأي شكل بدون الحصول على موافقة خطية مسبقة من الهيئة.

إن جميع الأشكال والرموز والصور والأسماء والحدود الجغرافية والعلامات الواردة في هذه النشرة هي بغرض التوضيح فقط، ولا تعبر بأي حال من الأحوال عن وجهة نظر «الهيئة» وبالرغم من أن الهيئة لا تدخر جهداً في سبيل تقديم المعلومات المفيدة والدقيقة للقارىء، إلا أن الهيئة لاتتحمل أي مسؤولية نتيجة أي أخطاء أو محتويات أو اقتباسات وردت في هذه النشرة

السنبوك

الإشراف العام

أ.د. زياد حمزه أبو غراره

الأمين العام

هيئة التحرير

هيئة التحرير

د. سليم المغربي

أ. حبيب عبدي

أ. بشار البطاينه

د. زاهر الأغوان

د. محمد ساتي

د. أحمد خليل

د. ماهر عامر

د. محمد اسماعيل

د. محمود أحمد

التصميم:

م. إسلام طه

للانضمام إلى القائمة البريدية أو لاستلام نسخة إضافية الرجاء الاتصال على العنوان التالي:

الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

ص.ب 53662 جدة 21583 المملكة العربية السعودية

هاتف: 966124238864 فاكس: 966124238875 البريد الإلكتروني: information@persga.org

الأعداد السابقة من السنبوك يمكن الحصول عليها من الموقع: http://www.persga.org

الافتتاحية

نفذت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر برنامجها السنوي الذي يهدف لحماية البيئة البحرية والساحلية في البحر الأحمر وخليج عدن والحفاظ على الموارد الطبيعية الموجودة فيهما وضمان استدامتهما للأجيال القادمة وبما يضمن النمو المستدام الذي توفره تلك الموارد البيئة للتجمعات السكانية الموجودة على امتداد تلك السواحل. وقد اعتمدت الهيئة الإقليمية في تنفيذ هذه البرامج على مجموعة من الثوابت الرئيسية التالية كان منها:

- التعاون الوثيق والمباشر مع نقاط الاتصال الوطنية لدول الإقليم الأعضاء بالهيئة؛
- تعزيز التعاون وتفعيل الشراكات مع المنظمات والهيئات الدولية التي تعمل في مجال حماية البيئة وضمان استدمتها؛
- الشراكة المباشرة مع المجتمعات المحلية ومختلف الجهات من أصحاب المصلحة الذين يعملون بالبيئة البحرية؛
- رفع الوعي بالتشريعات الدولية وحث الدول الأعضاء على إدخال تلك التشريعات ضمن التشريعات الوطنية صياغة استراتيجياتها الوطنية وبما يحقق التكامل على المستوى العالمي في حماية البيئة وضمان استدامة مواردها ويعكس التزام دول الإقليم أمام المجتمع الدولي ويحقق النمو الاقتصادي المنشود؛
- التدريب العملي على أعمال رصد المؤشرات البيئية المختلفة والتي تدل على صحة البيئة ومدى التلوّث الذي تتعرض له إن وجد.
- وضع خطة عمل إقليمية للتعامل من النفايات البحرية والحد من آثارها السلبية على البيئة البحرية.
- السعي للوصول إلى قيمة مالية للموارد البيئة تعكس أهميتها أمام صانع القرار وتساهم في اتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المخالفين وتساعد في إيجاد مصدر مالي لاستعاضة تلك الموارد في حال تعرضها للضرر.

ويبقى الدعم اللامحدود الذي تلقاه الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن من دول المقر، المملكة العربية السعودية، المحفز والدافع الرئيس للقيام بتلك الأنشطة التي تخدم البيئة وتحقق استدامة مواردها وتحافظ على سلامة أهم طريق بحري ملاحي على مستوى العالم وأهم مصدر للأمن الغذائي لدول الإقليم.

أ. د. زياد أبو غرارة

الأمين العام

السنبوك
PERSGA
Al Sanbouk

السنبوك

المحتويات

العدد السابع والثلاثون - مارس 2019م

الرصد البيئي 6

إطلاق برنامج رفع قدرات الصيادين ورصد الأسماك في المياه العميقه (العقبه) 6

رفع قدرات الصيادين في مجال الصيد في المياه العميقة في العقبة 7

استعراض ومناقشة نتائج الرصد البيئي في محمية موشى مسكالي (جيبوتي) 8

استعراض ومناقشة نتائج الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي في (العقبه) 9

أنشطة الرصد والمسوحات الميدانية لسواحل المملكة العربية السعودية 10

كيفية قياس تحمض المحيطات وتأثيراتها على البيئة البحرية (العقبة) 13

الحد من التلوث من المصادر البرية والبحرية 14

إجراءات التدقيق الالزامي بحسب متطلبات IMO (جده) 14

تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشاريع الساحلية وأهميته في تحقيق التنمية (جده) 15

خطة العمل الإقليمية لإدارة النفايات البحرية المبعثرة (جدة) 16

اعتماد الاستراتيجية الوطنية لادارة مياه اتزان السفن (جيبوتي) 17

الاستراتيجية الوطنية لمياه اتزان السفن (جده) 18

إجراءات التدقيق الالزامي بحسب متطلبات IMO (بورسودان) 19

تفعيل منظومة OILMAP لنمذجة مصير الزيت المنسكب في البيئة البحرية 20

اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمياه اتزان السفن (بورسودان) 21

الملحق السادس من اتفاقية ماربول (القاهرة) 22

البروتوكول الإقليمي لتبادل ونقل الخبراء والمعدات في حالات الطوارئ البحرية (إيمارسجا) 23

إدارة النفايات البحرية المبعثرة في شواطئ عدن 24

حملة نظافة وتوعية في منطقة راس عمران (اليمن) 25

إدارة النفايات البحرية المبعثرة في شواطئ جيبوتي 26

وحملة نظافة وتوعية في جزر موسى مسكالي (جيبوتي) 27

إجراءات التدقيق الالزامي بحسب متطلبات IMO (جيبوتي) 28

تنفيذ اتفاقية ماربول – رقابة دولة الميناء – (جده) 29

شبكة المحميات البحرية والحفاظ على التنوع الإحيائي 30

التقييم الاقتصادي والتعويض عن تدمير الشعاب المرجانية نتيجة جنوح السفن (جده) 30

تقييم إدارة فعالية إدارة المحميات البحرية (جيبوتي) 31

تقييم إدارة فعالية إدارة المحميات البحرية (العقبة) 31

رصد ومراقبة صحة الشعاب المرجانية باستخدام منهجية Reef Check (جيبوتي) 32

نطاقات الاستخدام وخطط إدارة المشروعات داخل المحميات (الغردقة) 33

تقييم فعالية إدارة المحميات البحرية– محميات عدن نموذجا (اليمن) 34

خيار البحر ومشكلة الصيد الجائر (مقال علمي) 35

إعداد خطة نطاقات الاستخدام لمحمية وادي الجمال حماطه 36

مشاركة الهيئة في مؤتمر الاتفاقية الاطارية للتنوع البيولوجي شرم الشيخ 37

التوعية والإعلام البيئي 38

أسبوع التوعية البيئية في بورتسودان 38

التوعية حول البيئات البحرية في الإقليم (مقديشو) 39

أهمية البيئة البحرية لخليج العقبة وسبل الحفاظ عليها (العقبة) 39

المنتدى التاسع للشباب العربي حول البيئة الساحلية 30

التعريف بدور المحميات الطبيعية وبأهمية السياحة البيئية في (مصر علم) 41

جهود الهيئة لإعداد دراسة شاملة حول حالة البيئة في الصومال (مقديشو) 42

الأنشطة الدولية وتوقيع مذكرات التفاهم 44

الاجتماع الثاني و السبعون للجنة حماية البيئة البحرية 44

تعزيز مهارات التفاوض في المفاوضات البيئية متعددة الأطراف - جيبوتي 45

عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من اجل التنمية المستدامة (٢٠٢١ – ٢٠٣٠) 46

تأطير استراتيجية حوكمة المحيطات في افريقيا (دار السلام) 47

مشاركات دولية بشان النفايات البحرية 48

تعزيز تبادل المعرفة بين الجهات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (جيبوتي) 49

توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UN Environment) 50

مستقبل التنوع الإحيائي في البحر الأحمر (بالشراكة مع جامعة الملك عبد الله) 50

مشاركة الهيئة في المؤتمر رقم عشرون للمحيطات الكبيرة و المؤتمر التاسع للمياه الدولية 51

الاجتماع الإقليمي الثاني لشبكة مشروعات مرفق البيئة العالمي في إفريقيا - داكار - السنغال 52

اختتام مشروع الإدارة الاستراتيجية 53

قصص النجاح واختتام مشروع SEM 54

تمكين الصيادين وإشراكهم في عمليات رصد ومراقبة البيئة والثروة السمكية في جيبوتي 54

تمكين المرأه اقتصادياً في مجتمعات الصيادين داخل المحميات 55

مقالات علمية 56

الاقتصاد الأزرق المستدام 56

اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.. وثيقة دولية ملزمة قانونياً 60

أهداف التنمية المستدامة في مواجهة محلية التنمية 64

الرصد البيئي

إطلاق برنامج لرفع قدرات الصيادين ورصد الاسماك في المياه العميقة بخليج العقبة

العقبة - 8 **مارس** 2018

أطلقت "الهيئة" في يوم الخميس 8 مارس 2018م برنامجها "رفع قدرات الصيادين ورصد الصيد في المياه العميقة في الأردن" وذلك في مركز زوار المتنزه البحري بالعقبة وبحضور أعضاء مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وجمع من صيادي الأسماك في العقبة المستفيدين من البرنامج. حيث تم تنظيم الحفل تحت رعاية معالي رئيس سلطة منطقة العقبة الاقتصادية.

ويأتي إطلاق هذا البرنامج كجزء من تنفيذ مشروع الإدارة الاستراتيجية بنهج النظام البيئي الذي تنفذه الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن بالتعاون مع البنك الدولي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي في عدد من المحميات البحرية في دول الإقليم ومن ضمنها متنزه العقبة البحري وذلك عبر تنفيذ برامج الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي ودعم وتحسين معيشة المجتمعات المحلية المرتبطة بتلك المحميات، بالإضافة إلى توفير الأجهزة والمعدات والخبرات اللازمة وبناء القدرات لتحقيق أهداف المشروع.

ويهدف هذا البرنامج إلى تسهيل وتشجيع الصيد في المياه العميقة وتخفيف الضغط والاستنزاف الحاصل للمخزون السمكي في المياه الساحلية القريبة من الشعاب المرجانية، ويهدف ايضا الى التعرف على ورصد حجم ونوع المخزون السمكي في المياه العميقة وجدوى استهداف هذا المخزون، كما يهدف البرنامج الى تقييم مدى مساهمة استخدام الونشات الالية التي تم توفيرها من خلال المشروع في تسهيل الصيد العميق وتقليل الجهد المبذول، حيث سيتم البناء على مخرجات هذا البرنامج لتطوير التشريعات المتعلقة بقطاع صيد الاسماك وتطوير خطة مستدامة لإدارة المصيد السمكي البحري في العقبة.

وقد قام معالي رئيس السلطة في نهاية الحفل بتسليم الصيادين المعدات التي وفرها المشروع، وأوعز معاليه لمديرية إدارة الشواطئ بالعمل على توفير نفس المعدات لعدد مماثل من الصيادين الذين استفادوا من هذا البرنامج.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج رفع قدرات الصيادين ورصد الصيد في المياه العميقة في خليج العقبة تقوم الهيئة بتنفيذه بالشراكة مع متنزه العقبة البحري وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

في إطار التعاون بين الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية، تم تنظيم ورشة عمل تدريبية وطنية لرفع قدرات الصيادين في مجال الصيد في المياه العميقة في العقبة – الأردن.

وجاء انعقاد ورشة العمل في إطار تنفيذ المشروع الإقليمي "الإدارة الاستراتيجية بنهج النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن" والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع البنك الدولي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي. وتندرج الورشة التدريبية ضمن تنفيذ أنشطة المكون الثالث من مكونات المشروع والذي يعنى بالرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي في المناطق الساحلية في الاقليم.

تم افتتاح الورشة صباح يوم الخميس الموافق 10 مايو 2018 في الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية في مدينة العقبة – المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك بإشراف سعادة السيد عبد الله ابو عوالي / مدير

رفع قدرات الصيادين في مجال الصيد في المياه العميقة - العقبة

في إطار التعاون بين الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية، تم تنظيم ورشة عمل تدريبية وطنية لرفع قدرات الصيادين في مجال الصيد في المياه العميقة في العقبة – الأردن.

وجاء انعقاد ورشة العمل في إطار تنفيذ المشروع الإقليمي «الإدارة الاستراتيجية بنهج النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن» والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع البنك الدولي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي.

وتندرج الورشة التدريبية ضمن تنفيذ أنشطة المكون الثالث من مكونات المشروع والذي يعنى بالرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي في المناطق الساحلية في الاقليم.

تم افتتاح الورشة صباح يوم الخميس الموافق ١٠ مايو ٢٠١٨ في الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية في مدينة العقبة – المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك بإشراف سعادة السيد عبد الله ابو عوالي / مدير مديرية ادارة الشواطئ في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وبحضور منسق برنامج الرصد البيئي في الهيئة ومنسق المكون الثالث من مكونات المشروع.

وقد هدفت الورشة التدريبية الى رفع قدرات الصيادين المستفيدين من برنامج تعزيز واستهداف الصيد العميق وذلك من خلال:

- فهم تعريف ومعرفة المناطق الهامة للتنوع الحيوي
- فهم مميزات التنوع الحيوي وخصائصه في العقبة
- ربط مفهوم الصيد بمفهوم التنمية المستدامة
- التعريف بدور اصحاب قوارب الصيد في دعم جهود حماية البيئة البحرية
- التعريف بشروط السلامة العامة
- تدريب على استخدام المعدات وتركيبها وصيانتها
- تبويب البيانات وطريقة جمع البيانات

كما تم خلال الورشة استعراض أهمية البرنامج الذي تم إطلاقه تعاون ما بين سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن ومحاولة الوصول إلى قصة نجاح تضاف إلى المملكة الأردنية الهاشمية من خلال رفع قدرات الصيادين وحثهم على استهداف واكتشاف المناطق العميقة وتخفيف الضغط عن المناطق الضحلة وبيئات الشعاب المرجانية، وستكون هناك محاولة لمعرفة المخزون السمكي في تلك المناطق بالإضافة إلى تعزيز المعرفة لديهم حول عدد من المواضيع الخاصة بالبيئة البحرية.

وقد سير أعمال الورشة السيد عبد الله أبو عوالي من سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المنسق الوطني للمشروع في الأردن، وكذلك قائد فريق الرصد في الأردن السيد محمد طواها من الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية.

وشارك في ورشة العمل التدريبية حوالي ٢٦ مشاركاً، معظمهم من أعضاء جمعيتي الصيد في العقبة وعدد من أبناء قطاع الصيد والعاملين معهم وعدد من المؤسسات المهتمة في دعم الحالة الاجتماعية والاقتصادية لقطاع الصيادين وأسرهم في العقبة.

مديرية ادارة الشواطئ في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وبحضور منسق برنامج الرصد البيئي في الهيئة ومنسق المكون الثالث من مكونات المشروع.

وقد هدفت الورشة التدريبية الى رفع قدرات الصيادين المستفيدين من برنامج تعزيز واستهداف الصيد العميق وذلك من خلال:

- فهم تعريف ومعرفة المناطق الهامة للتنوع الحيوي.
- فهم مميزات التنوع الحيوي وخصائصه في العقبة.
- ربط مفهوم الصيد بمفهوم التنمية المستدامة.
- التعريف بدور اصحاب قوارب الصيد في دعم جهود حماية البيئة البحرية.
- التعريف بشروط السلامة العامة.

تدريب على استخدام المعدات وتركيبها وصيانتها

- تبويب البيانات وطريقة جمع البيانات.

وبشكل عام هدفت ورشة العمل إلى استعراض أهمية البرنامج الذي تم إطلاقه بالتعاون ما بين سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن ومحاولة الوصول إلى قصة نجاح تضاف إلى المملكة الأردنية الهاشمية من خلال رفع قدرات الصيادين وحثهم على استهداف واكتشاف المناطق العميقة وتخفيف الضغط عن المناطق الضحلة وبيئات الشعاب المرجانية، وستكون هناك محاولة لمعرفة المخزون السمكي في تلك المناطق بالإضافة إلى تعزيز المعرفة لديهم حول عدد من المواضيع الخاصة بالبيئة البحرية.

وقد سير أعمال الورشة السيد عبد الله أبو عوالي من سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المنسق الوطني للمشروع في الأردن، وكذلك قائد فريق الرصد في الأردن السيد محمد طواها من الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية.

وشارك في ورشة العمل التدريبية حوالي 26 مشاركاً، معظمهم من أعضاء جمعيتي الصيد في العقبة وعدد من أبناء قطاع الصيد والعاملين معهم وعدد من المؤسسات المهتمة في دعم الحالة الاجتماعية والاقتصادية لقطاع الصيادين وأسرهم في العقبة.

إستعراض ومناقشة نتائج الرصد البيئي والاقتصادي / الاجتماعي في محمية جزر موشى مسكالي بجمهورية جيبوتي

جيبوتي: 19 **مارس** 2018

عقــدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئــة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع وزارة الإسكان والتعمير والبيئة في جمهورية جيبوتي ورشة عمل وطنية لاســتعراض ومناقشــة نتائج الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي لمنطقة محمية جزيرتي موشى ومسكالي.

جــاء انعقاد هذه الورشــة في إطار تنفيذ المشــروع الإقليمي "الادارة الاستراتيجية بنهج النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن" والذي تنفــذه الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئــة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مــع البنك الدولي وبتمويل من مرفــق البيئة العالمي. وتندرج الورشــة ضمن تنفيذ أنشــطة الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي في محمية جزيرتي موشى ومسكالي، وذلك في إطار المكون الثالث من مكونات المشروع والذي يعني بالرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي في المناطق الساحلية في الاقليم.

وقد تم افتتاح ورشــة العمل تحت رعاية ســعادة الأستاذ ديني عبدالله عمر أمين عام وزارة الإسكان والتعمير والبيئة بجمهورية جيبوتي، وذلك صباح يوم الإثنين 19 مارس 2018 في قصر الشعب بمدينة جيبوتي.

وهدفت الورشة إلى استعراض ومناقشــة نتائج برنامج الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي الذي تم تنفيذ أنشــطته خلال العام 2017 مع أصحاب المصلحة من أجل التوصل إلى توصيات لاستخدام هذه النتائج في عملية صنع القرار وضمان استدامة أنشطة الرصد في المحمية.

شــارك في ورشة العمل حوالي 35 مشــاركاً ومختصاً يمثلون مختلف الجهات ذات العلاقة بالبيئة البحرية والساحلية بالإضافة إلى عدد كبير من المستفيدين من المجتمع المحلي، لا سيما الصيادين العاملين في منطقة المحمية. وتم استعراض نتائج الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي للســنة الأولى والتي تم تنفيذها خلال العام 2017، حيث اشــتمل برنامج الرصد على: رصد الموائل الســاحلية والبحرية (بيئات الحيود المرجانيــة وبيئات المانجــروف)، ورصد نوعية المياه البحريــة، والرصد الاقتصادي الاجتماعي.

استعراض ومناقشة نتائج الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي في العقبة – المملكة الأردنية الهاشمية

إستعراض ومناقشة نتائج الرصد في الأردن

العقبة: 11 **أبريل** 2018

عقـدت الهيئة الإقليميـة للمحافظة على بيئة البحـر الأحمر وخليج عدن ورشـة العمـل الوطنية الثانية لاسـتعراض ومناقشـة نتائج الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي لمنطقة متنزه العقبة البحري – العقبـة وقـد تم تنظيمها بالتعـاون ما بين سـلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ASEZA، والهيئة الإقليمية للمحافظة علي بيئة البحر الأحمر وخليج عدن PERSGA والجمعية المليكة لحماية البيئة البحرية JREDS وذلك بحضور سـعادة مفوض البيئة والإقليم في سـلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. حيـث جاء انعقاد هذه الورشـة في إطار تنفيذ المشـروع الإقليمي "الادارة الاستراتيجية بنهـج النظام البيئـي في البحر الأحمر وخليج عـدن" والذي تنفذه الهيئـة الإقليميـة للمحافظة علـى بيئة البحر الأحمـر وخليج عدن بالتعاون مع البنك الدولي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي.

وتندرج الورشـة ضمن تنفيذ أنشـطة الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي في متنـزه العقبة البحري، وذلك في إطار المكون الثالث من مكونات المشـروع والـذي يعني بالرصد البيئـي والاقتصادي الاجتماعي في المناطق الساحلية في الاقليم.

بدأت فعاليات ورشـة العمل يوم الأربعـاء 11 ابريل 2018 في متنـزه العقبة البحري التابع لسـلطة منطقة العقبـة الاقتصادية الخاصة ، وقد هدفت ورشـة العمل إلى اسـتعراض تقدم سـير العمل في تنفيذ أنشـطة الرصد ضمن المشـروع ومناقشة نتائج الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي للسـنة الثانية على التوالي مع أصحاب المصلحة ومقارنة هذه النتائج مع نتائج السـنة الأولى ومشـاركة مخرجات المشـروع مع أصحاب المصلحة من مختلف فئات المجتمع المحلي في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وكذلك متابعة التوصيات المتعلقة باسـتخدام هذه النتائج في عملية صنع القرار وضمان استدامة أنشطة الرصد.

شـارك في ورشة العمل حوالي 20 مشاركا يمثلون مختلف الجهات المعنية بحماية البيئة البحرية والسـاحلية بالإضافة إلى عدد كبير من المسـتفيدين من المجتمع المحلي في العقبة. وتم خلالها اسـتعراض نتائج برنامج الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي للساحل الأردني مـن خليج العقبة، حيـث ركزت المحاضرات علـى المواضيع التالية: رصد مصايد الأسماك البحرية، ورصد بيئة الشعاب المرجانية، رصد نوعية المياه البحرية، ورصـد النفايات البحرية والرصد الاقتصادي الاجتماعي.

ويشـتمل برنامـج الرصد في المملكة الأردنية الهاشـمية على رصد الصفـات الطبيعية لمياه البحر والرواسـب والكائنات الحية، الموائل الرئيسية والأنواع وكذلك المصائد والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بالإضافـة لرصد النفايات البحريـة. ويتم تنفيذ الرصد بنهج النظام البيئي من خلال إشراك أصحاب المصلحة وأفراد المجتمع المحلي في المناطق المستهدفة.

أنشطة الرصد والمسوحات الميدانية لسواحل المملكة العربية السعودية

جدة: 9 **ديسمبر** 2018

نفـذت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عـدن بالتعاون مع الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة المرحلة الثانية من أنشطة الرصد والمسوحات لسواحل مدينة جدة، وذلك خلال الفترة 9 – 10 ديسـمبر 2018. وقد شـارك في تنفيذ المسـوحات 14 من الخبراء والمختصين الهيئة الإقليمية والهيئة العامـة للأرصاد وحماية البيئة ومركز أبحاث الثروة السـمكية التابع لوزارة البيئة والمياه والزراعة. واشـتملت المسوحات على رصـد نوعية المياه البحرية، ومسـح بيئات الشـعاب المرجانية وبيئات أشـجار المانجروف. وتركز العمل في هذه المرحلة على السواحل الشمالية لمدينة جدة، منطقة شرم أبحر ومنطقة ذهبان. وقـد تم تحديـد موقعين لعملية المسـح والرصد تحت الماء في المنطقة البحرية المواجهة لشـرم أبحر (شمال جدة) هما شـعاب أنس وشعاب إلبو. وخمسة مواقع لجمع عينات مياه البحر وقياس المتغيرات الفيزيائية والكيميائية، حيث اشتملت هذه المواقع على شعاب أنس وشعاب ألبو مدخل شرم أبحر ومنتصف الشرم بالإضافة إلى موقع في البحر المفتوح قبالة شـرم أبحر. أما بالنسبة لمسوحات بيئة المانجروف، فقد تم اختيار موقعين في منطقة ذهبان شـمال مدينة جدة. وقد تم أخذ عدة اعتبارات أساسـية عند اختيـار المواقع لضمان إمكانية اسـتدامة أعمال المسـح والمراقبة في المسـتقبل. وتضمنت هذه الاعتبارات: سـهولة الوصول إلى تلك المواقع خلال المسـوحات القادمة، اعتبارات تتعلق بسلامة أعضاء فريـق الهيئة العامة للأرصـاد وحماية البيئـة أثناء العمل الميداني، بالإضافة إلى الاستعدادات اللوجستية والإمكانيات المتاحة لفريق الرصد.

تم استخدام طريقة "ريف تشيك" في إجراء المسوحات للشعاب المرجانية، والتي تم استخدامها في المرحلة الأولى من البرنامج. وقد أظهرت نتائج عمليات المسح للموقعين المشار اليهما سابقا

أحد خبراء هيئة الأرصاد وحماية البيئة يقوم بتدوين ملاحظاته حول حالة الشعاب المرجانية أثناء المسح الحقلي أمام شرم أبحر

أن حالة الشعاب المرجانية في الموقع الأول جيدة (نسبة الغطاء الحي من المرجان حوالي 51%)، في حين أن حالة الشعاب المرجانية في الموقع الثاني ممتازة حيث تتعدى نسبة الغطاء الحي 70%، وهي نسبة جيدة جدا في مثل هذه المناطق القريبة من المدن عالية الكثافة السكانية.

أما بالنسبة لحالة أسماك الشعاب المرجانية فهي ما زالت بحالة جيدة وأعدادها ما زالت في المعدل الطبيعي، ولكن لوحظ تناقص في حجم بعض الأنواع والتي تعتبر مؤشر على صحة وحالة الشعاب المرجانية، وقد يعزى هذا التناقص في الحجم إلى عمليات الصيد المستهدفة لهذه الأنواع وكذلك لقرب هذين الموقعين من شرم أبحر والذي يعتبر موقع للصيد الترفيهي في شمال جدة. أما بالنسبة للافقاريات الأخرى المصاحبة للشعاب المرجانية فهي موجودة بصورة طبيعية في المنطقة كما هو الحال على طول الساحل السعودي للبحر الأحمر .

خبراء الأرصاد وحماية البيئة أثناء تنفيذ مسح ميداني لأماكن توزيع أشجار الشورى على ساحل المملكة العربية السعودية

خبراء الأرصاد وحماية البيئة مع خبراء الهيئة أثناء جمع عينات من مياه البحر أمام الساحل السعودي

رصد جودة مياه البحر وجمع عينات لتحليلها معملياً

الرئيسية بالمنطقة تتميز بوجود نوع واحد من المانجروف هو نوع Avicennia marina الواسع الانتشار في سواحل الإقليم، وهي غابة صغيرة نسبياً تمتد لحوالي 8–9 هكتار، كما أن الأشجار تنمو لارتفاع منخفض بشكل عام بالرغم من كثافة الغابة، وهذا يعود للملوحة العالية للتربة وامتداد عمق الطبقة الطينية الذي تحده طبقة الصخر القاعدية في عدة مناطق بالغابة. كما تم رصد وجود كثيف للبادرات، وبعض الأشجار المثمرة، مما يدل على نجاح موسم التكاثر، ولم يسجل وجود ضغوط من رعي الجمال أو قطع الأشجار، وهي من أكثر الضغوط التي يتم رصدها للمانجروف في الإقليم عادةً.

وفي إطار التنسيق المستمر والتعاون القائم ما بين الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، وفي إطار تنفيذ أنشطة الرصد المستدام للبيئة البحرية والساحلية للسواحل السعودية على البحر الأحمر، قامت الهيئة الإقليمية بتوفير مجموعة من المعدات وأجهزة القياس الميدانية لقياس عدد من معاملات نوعية مياه البحر، وذلك لاستخدامها من قبل فريق الرصد البيئي في القياسات والمسوحات الميدانية.

خبراء الأرصاد وحماية البيئة مع خبراء بيرسجا أثناء رصد حالة الشعاب المرجانية

وتضمنت الأجهزة والمعدات على أجهزة قياس درجة الحموضة، درجة الحرارة، الملوحة، الأوكسجين المذاب، الموصلية، والعكارة والشفافية. وقد تم تسليم هذه المعدات لفريق الرصد البيئي السعودي والتدريب المبدئي على الاستخدام والمعايرة لها في شهر أكتوبر ٢٠١٨م، وذلك تمهيدا لاستخدامها الفعلي في أنشطة الرصد والمسوحات البيئية لسواحل مدينة جدة.

بعض خبراء الإقليم أثناء التدريب العملي

"كيفية قياس تحمّض المحيطات وتأثيراتها على البيئة البحرية"

العقبة: 19 **مارس** 2018

نفـذت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ورشـة عمل إقليمية للتدريب العملي علـى كيفية قياس تحمّض المحيطات وتأثيراتها على البيئة البحرية. وقد عقدت ورشة العمل في مدينة العقبة بالمملكة الأردنية الهاشـمية خلال الفترة من يوم الأحـد 2018/09/30 وحتى يوم الخميس 2018/10/04م. شـارك في هذه الورشـة أربعة وعشرون شخصاً (24) يمثلـون كافـة دول الإقليـم الأعضاء في الهيئـة (جمهورية مصـر العربية، جمهورية السـودان، جمهوريـة جيبوتي، جمهورية الصومـال الكونفدرالية، الجمهورية اليمنية، المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية).

نُفذت هذه الورشـة بالتعاون ما بين الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر، وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، ومختبرات الوكالة الدولية للطاقـة الذرية في إمـارة موناكو ومحطة العلوم البحريـة التابعة للجامعتين الأردنية واليرموك في المملكة الأردنية الهاشمية. تم تقديم المحاضرات النظرية المتعلقة بهذه الورشـة فـي قاعة البحر بمتنزه العقبة البحري التابع لسـلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بينما تم تنفيذ الجزء العملي من الورشة في مختبرات محطة العلوم البحرية.

هدفت الورشـة إلى توعية المشـاركين ورفـع كفائتهم وإطلاعهـم على آخر المستجدات المتعلقة بتحمّض المحيطات وكيفية قياسها في مياه البحر وإجراء

المشاركون أثناء تلقي المحاضرات النظرية حول كيفية قياس تحمض مياه البحر

تجارب عملية على أحد الكائنات الحيّة (قنفذ البحر) لمعرفة تأثير تحمّض المحيطات على الكائنات البحرية. حيث وجد أن تحمّض المحيطات يؤثر سلباً على نمو وتكاثر وسـلوك الكائنات البحرية المختلفة. كما هدفت الورشـة ومن خلال المشاركين على حث دول الإقليم لإدراج هذا الموضوع ضمن خططها البحثية بما يحافظ على البيئة البحرية البحر الأحمر وخليج عدن واستدامة مواردهم الفريدة.

قام بالتدريب في هذه الورشة عدد من الخبراء من الجامعات ومراكز البحوث الدولية إضافة على عدد من خبراء الهيئة.

الحد من التلوث من مصادر بريه وبحرية

إجراءات التدقيق الالزامي بحسب متطلبات منظمة IMO

جده: فبراير 2018

عقـدت الهيئة الإقليميـة للمحافظة علـى بيئة البحر الأحمـر وخليج عدن وبالتعـاون مـع الهيئة العامة للأرصـاد وحماية البيئة ورشـة عمل وطنية في المملكة العربية السـعودية لمحاكاة إجـراءات التدقيق الإلزامي للمنظمة البحرية الدولية (IMO). وقد عقدت ورشـة العمل في مقر الهيئة الإقليمية في مدينة جدة خلال الفترة من 18-2018/2/22م.

افتتح أعمال هذه الورشـة معالي الدكتور خليل بن مصلح الثقفي، الرئيس العام للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وسـعادة الأستاذ الدكتور زياد بن حمزة أبو غرارة، الأمين العام للهيئة الإقليمية. شـارك في هذه الورشـة سـبعة وأربعون شـخص يمثلون القطاعات المختلفة فـي المملكة والتي لها علاقة بالنقل البحري من كافـة جوانبه. حيث حضر ممثلون عن هيئة النقل العام، الهيئة العامة للموانئ، وزارة البترول والثروة المعدنية، القوات البحرية الملكية السعودية، حرس الحدود، أرامكو السعودية، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومـات، هيئة المدن الاقتصادية والهيئـة العامة للأرصاد وحماية البيئة. كمـا قام المشـاركون بزيارات ميدانية لعدد من تلـك الجهات للاطلاع على واقع الحال فيها.

وجاء انعقاد ورشـة العمل هذه كمتمم لعدد من ورش عمل سـابقة في هذا المجال إلا أنها تختلف عنها بأن هذه الورشـة تحاكي عملية التفتيش الفعلي الذي سـتقوم به المنظمة البحرية الدولية. حيث شـكلت تطبيقا عمليا لعملية التفتيش وليـس محاضرات نظرية حول التدقيق بحد ذاته كما تم في ورش العمل السابقة.

وعليه فقد تم الاسـتعانة بأحد الخبراء الدوليين الذي أشـرفوا على عمليات التفتيـش في عدة دول، ليقوم بتدريب المشـاركين علـى عملية تفتيش فعلية وتحديد الفجـوات ووضع خطة عمل لتعديل تلـك الفجوات إن وجدت بحيث تكون حكومة المملكة العربية السـعودية جاهزة عند إجراء التدقيق الفعلي من قبل المنظمة البحرية الدولية.

وتُصدر المنظمة البحرية الدولية اتفاقيات دولية تعرف باسم الأدوات القانونية وذلك لتنظيم عمليات النقل البحري على مسـتوى العالم والحفاظ على سلامة أرواح البحارة والركاب وسـلامة البضائع المنقولة بحراً وغيرها، كما تهدف هذه الاتفاقيات إلى حماية البيئة البحرية من التلوث الذي قد ينجم عن عمليات النقل البحري واستغلال البيئة البحرية بشكل عام.

وفـي حال انضمام أي دولة لأي من اتفاقيات المنظمة البحرية فعليها أولاً أن تعكس تلك الاتفاقيات على تشريعاتها القانونية المحلية وبما يمكنها من تنفيذ بنود وأحكام تلك الاتفاقية الدولية. وفي الماضي كانت المنظمة البحرية الدولية تقوم بالتدقيق على الدول الأعضاء المتطوعة من أجل التأكد أن تلك الدول تقوم بتنفيذ أحكام وبنود تلك الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها.

إلا أنـه تبـين للمنظمة البحرية الدولية أن هنالـك العديد من الدول لا تعكس بنـود الاتفاقيـات الدولية على تشـريعاتها الوطنية ولا تقـوم بتنفيذ أحكام وبنود تلـك الاتفاقيات. وعليه فقد قررت المنظمة البحرية الدولية واعتباراً من 2016/1/1م أن تقوم بأعمال تدقيق إلزامي لكافة الدول دون استثناء بحيث تضمن وجود سـجلات وإجراءات واضحة بين كافة المؤسسات تعود لسنتين قبل تاريخ التدقيق. كما وضعت إجراءات محددة لذلك ووضعت برنامج لزيارة الدول. وقد أُدرجت أعمال التدقيق على المملكة العربية السعودية لتكون خلال العام 2018م.

وقد بـدأتPERSGA بالتعاون مع الهيئة العامـة للأرصاد وحماية البيئة بالتجهيز والاستعداد لهذا التدقيق في وقت مبكر وذلك من خلال عقد سلسلة من ورشات العمل التدريب لرفع كفاءة الخبراء الوطنيين في هذا المجال.

"تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشاريع في المناطق الساحلية وأهميته في المحافظة على البيئة البحرية وتحقيق التنمية المستدامة"..

المشاركون في ورشة العمل الإقليمية حول تقييم الأثر البيئي في المشاريع الساحلية

جده: أبريل 2018

انطلقت يوم الاثنين الموافق 2 أبريل 2018م فعاليات ورشة العمل الإقليمية حول "تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشاريع في المناطق الساحلية وأهميته في المحافظة على البيئة البحرية وتحقيق التنمية المستدامة" وذلك بمشاركة 22 شخصاً من المختصين من كافة الدول الأعضاء في الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن(PERSGA) . وعقدت الهيئة الاقليمية هذه الورشة بالتعاون مع المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم (ISESCO) في مقر الهيئة بمدينة جده.

وبشكل عام تهدف الورشة إلى ضمان تحقيق الغرض من التنمية المستدامة المنشودة من المشروع وتعزيزها والتحكم في أو تقليل التأثيرات السلبية التي قد تنتج من المشروع في كل مراحل تنفيذه. وبما يخدم البيئة ويحافظ على استدامة مواردها.

وقد أشار سعادة الأمين العام للهيئة إلى أن الهدف من التدريب هو تعريف المشاركين بأهم المستجدات حول طرق تقييم الآثار البيئية والاجتماعية لمشروعات التنمية والتي أصبحت مطلباً اساسياً للبنوك والمنظمات الدولية المموّلة للمشاريع الكبيرة والتي تُعرف بالحماية البيئية والاجتماعية (Environmental and Social Safeguards) والتي تشتمل على طرق منهجية لتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروعات، وتحديد الإجراءات الخاصة بتخفيف ومعالجة هذه التأثيرات وخطة إدارة تطبيقها. كما أكد على أن هذه الأنظمة تهتم بتحديد التأثيرات البيئية والاجتماعية في وقت مبكر من دورة المشروع واتخاذ إجراءات محددة ضمن خطة متكاملة لتجنب أو تقليل المخاطر البيئية والاجتماعية.

وأشار سعادة الأمين العام إلى أن التأكد من الجوانب البيئية وأخذها بعين الاعتبار في جميع مراحل المشروع سيساهم في خفض التكاليف المترتبة على إنشاء وتشغيل وصيانة المشاريع من خلال تقليل كميات المدخلات مثل الموارد الطبيعية والمياه والطاقة وخفض المخلفات والتقليل من الانبعاثات. وتتطلب عمليات تقييم الآثار البيئية التي تحقق التنمية المستدامة ضرورة بناء القدرات المؤسسية لدى الجهات الحكومية ذات الصلة للإلمام بالطرق والمنهجيات في هذا المجال، وتحسين فعالية الأداء لمواكبة واستيفاء متطلبات الجهات المموّلة للمشروعات التنموية، ولاسيما الجهات المسؤولة عن الرصد والتقييم البيئي والاجتماعي. كما أن توفر المعلومات البيئية وتحديثها بشكل مستمر أصبح أحد المتطلبات الأساسية لإعداد دراسات التقييم، كما يجب توفير العدد الكافي من الكفاءات القادرة على مراجعة هذا النوع من الدراسات ومعرفة الطرق المنهجية لتحقيق ذلك، وهذا ما هدفت اليه الورشة بحيث لا تكون دراسات التقييم البيئي عائقاً أو مسبّباً لتأخير تنفيذ المشاريع.

الحد من التلوث من مصادر بريه وبحرية

"خطة العمل الإقليمية للإدارة المستدامة للنفايات البحرية المبعثرة "

المشاركون في ورشة العمل الإقليمية حول الإدارة المستدامة للنفايات البحرية

جدة: 17 أبريل 2018 م

عقدت الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحرالأحمر وخليج عدن ورشة عمل إقليمية حول " خطة عمل الأقليمية للإدارة المستدامة للنفايات البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن " وذلك خلال الفترة 17-18 أبريل 2018م، بمقرها في مدينة جدة، المملكة العربية السعودية. جاء انعقاد هذه الورشة ضمن برنامج إدارة النفايات البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبتمويل من برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التابع لبرنامج الأمم للبيئة.

وقد شارك في الورشة عدد من متخذي القرار وأخصائيين معنيين من جهات مختلفة، من ضمنهم البلدية، وزارة البيئة، وخفر السواحل، والموانئ، من جميع دول الأعضاء (المملكة العربية السعودية، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اليمنية، جمهورية جيبوتي، جمهورية السودان، وجمهورية الصومال الفيدرالية) وقام بالتدريب في الورشة أحد الخبراء الدوليين في هذا المجال.

وكان الغرض الرئيسي من الورشة هو مناقشة مسودة خطة العمل الإقليمية للإدارة المستدامة للنفايات البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن. وقد هدفت الورشة بشكل أساسي إلى:

1. تعزيز القدرات الوطنية في الحد من اثار النفايات البحرية المبعثرة،
2. تبادل الخبرات بين المشاركين حول النفايات البحية المبعثرة؛
3. استعراض محتوى خطة العمل الإقليمية للإدارة المستدامة للنفايات البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن؛
4. تحديد مدى أولويات الإجراءات ضمن كل مكون من مكونات خطة العمل الإقليمية.

واستمرت الورشة لمدة يومين17 – 18 أبريل 2018م ففي اليوم الأول تم تزويد المشاركين بمواضيع عديدة متعلقة بالنفايات البحرية، والتي تضمنت أضرارها المباشرة على الكائنات والموائل البحرية وكيفية إدارة النفايات وحماية البيئة البحرية منها. وتم بعدها استعراض المكونات السبعة لخطة العمل الأقليمية للأدارة المستدامة للنفايات البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن ومن ثم قام المشاركون بتحديد أولويات الأجراءات ضمن الثلاثة مكونات الأولى كل على حده على المستوى الإقليمي.

وفي اليوم التالي قام المشاركون بتحديد أولويات الإجراءات ضمن باقي المكونات على المستوى الإقليمي- سعياً لحماية البيئة البحرية مستقبلاً في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن من هذه النفايات.

وفي ختام الورشة أوصى المشاركون باهتمام الهيئة في تنفيذ هذه الخطة بشكل عام، و التوسع في مجال التدريب، والمسوحات الحقلية وزيادة التوعية عن النفايات البحرية المبعثرة بشكل خاص.

اعتماد الاستراتيجية الوطنية لإدارة مياه الصابورة (الاتزان) في جمهورية جيبوتي

جيبوتي: 25 **أبريل** 2018م

سعياً من الهيئة لدعم وتطوير وتحديث الاستراتيجيات الوطنية لإدارة ميـاه الصابورة (الاتـزان) في الـدول الأعضاء. وفي إطـار التعاون الوثيق بين الهيئة الإقليميـة للمحافظة على بيئة البحـر الأحمر وخليج عدن ووزارة الإسـكان والتعمير والبيئة في جمهورية جيبوتي، عقدت الهيئة ورشـة عمل وطنية من أجل اعتمـاد الصيغة النهائية للاسـتراتيجية الوطنيـة لإدارة مياه الاتزان (الصابورة) واللائحة التنفيذية المتعلقة بها في جمهورية جيبوتي، تلك الاستراتيجية التي كانت الهيئة قد أعدتها بالتعاون مـع المنظمة البحرية الدولية خلال العـام الماضي. قام وفد من الهيئـة يضم أحد الخبراء المتخصصين في هذا المجال ويرافقه مستشـار دولي معتمد من المنظمة البحريـة الدولية (IMO) بتنفيذ فعاليات تلك الورشة وذلك خلال الفترة 25–26 نيسان/ أبريل 2018م.

افتتح أعمال الورشة السـيد حسين ريراش روبلية مدير البيئة في وزارة الإسكان والتعمير والبيئة وسعادة الأستاذ آدم علمي مستشـار وزير الإسـكان والتعمير والبيئة. وقد عقدت ورشة العمل في قاعة مبنى قصر الشـعب في جمهورية جيبوتي وفق البرنامج المسـبق المعد لذلك وشارك فيها 28 خبيراً وطنياً مـن الخبراء المتخصصين في قضايا البيئة والموانئ والنقل البحري. حيث تم مناقشة كافة بنود الاستراتيجية واللوائح التنفيذية التي أعدتهـا الهيئة بالتعاون مع المنظمة البحرية الدوليـة خلال العام الماضي وفي نهاية الورشـة تم اعتماد الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية لإدارة مياه الاتزان (الصابـورة) واللائحة التنفيذيـة المتعلقة بها في جمهورية جيبوتي من قبل المشاركين في الورشة.

الاستراتيجية الوطنية لإدارة مياه الصابورة (الاتزان) في المملكة العربية السعودية

جده : 2 مايو 2018م

فـي إطار التعاون الوثيق بين الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السـعودية، عقدت الهيئة ورشـة عمل وطنية مـن أجل اعتماد الصيغة النهائية للاسـتراتيجية الوطنية لإدارة ميـاه الاتزان (الصابـورة) واللائحة التنفيذيـة المتعلقة بها في المملكة العربية السـعودية والتي كانت الهيئة قد أعدتها بالتعاون مـع الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئـة خلال العام الماضي. واسـتمرت الورشة على مدار يومين 2–3 مايو 2018 حيث قدم المحاضرات أحد الخبراء الدوليين المعتمدين من المنظمة البحرية الدولية (IMO) بإشراف أحد خبراء الهيئة.

وقد عقدت ورشـة العمل في مقر الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بمدينة جدة وفق البرنامج المسبق المعد لذلك وشـارك فيها 15 شـخص من الخبراء والمسؤولين عـن قضايا البيئـة والموانئ والنقل البحري. حيث تم مناقشـة كافة بنود الاسـتراتيجية واللوائح التنفيذية التي أعدتها الهيئة بالتعـاون مع الهيئة العامة للأرصـاد وحماية البيئة في المملكة العربية السـعودية خلال العـام الماضي وتم اعتمـاد الصيغة النهائية للاسـتراتيجية الوطنية لإدارة مياه الاتزان (الصابورة) واللائحة التنفيذية المتعلقة بها في المملكة العربية السـعودية من قبل المشاركين في الورشة.

إجراءات التدقيق الإلزامي بحسب متطلبات المنظمة البحرية الدولية (IMO)

الخبراء المشاركون في الورشة في إحدى الزيارات الحقلية

بورتسودان 5 مايو 2018م

نظراً لاقتراب موعد التدقيق الالزامي الذي ستقوم به المنظمة البحرية الدولية (IMO) بإجراء التدقيق الإلزامي على جمهورية السودان بحسب متطلبات الاتفاقيات الدولية الصادرة عن المنظمة. حيث ستجري المنظمة البحرية الدولية تدقيقها الإلزامي على جمهورية السودان في شهر أيلول/سبتمبر من العام 2018م. وإدراكا من الهيئة لأهمية أن تجتاز جميع دول الإقليم هذا التدقيق الإلزامي الذي تقوم به المنظمة البحرية الدولية (IMO) بنجاح فقد قامت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بعقد ورشة عمل وطنية حول إجراءات التدقيق الإلزامي بحسب متطلبات المنظمة البحرية الدولية وشارك في هذه الورشة ثمانية وأربعون (48) خبيراً ومسؤولاً وطنياً يمثلون عدة جهات حكومية من المتخصصين في شؤون الموانئ والبيئة في جمهورية السودان، ومن ضمنهم السادة أعضاء اللجنة الدائمة للبحار بالسودان والمشكلة بقرار من وزير العدل رقم (108) لسنة 2017م. وقد عقدت ورشة العمل في جمهورية السودان على مدار خمسة أيام اعتباراً من يوم الأحد 2018/5/5 وحتى يوم الخميس 2018/05/9م وفق البرنامج المسبق المعد لذلك. وقد شملت الدورة على محاضرات نظرية وتدريب عملي شمل زيارات ميدانية

إلى القاعدة البحرية وهيئة الموانئ البحرية وغيرها من الجهات ذات العلاقة. قام بالإشراف على هذه الورشة أحد الخبراء الدوليين المتخصصين في هذا المجال كمستشار الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والذي سبق وأن شارك في تنفيذ هذا التدقيق وأحد خبراء الهيئة المتخصصين في هذا المجال. وفي ختام أعمال الورشة تم توزيع الشهادات على المشاركين الذين أكدوا على أهمية الورشة ونجاحها وأثنواعلى الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن لما بذلته من جهود في سبيل عقد وتنفيذ هذه الورشة.

تفعيل منظومة OIlMap لنمذجة مصير الزيت المنسكب في البيئة البحرية

تم تدريب الخبراء في غرفة العمليات الخاصة بمكافحة التلوث بجهاز شؤون البيئة بجمهورية مصر العربية على منظومة OILMAP الخاصة بتوقع مسار ومصير الزيت المنسكب في البيئة البحرية.

وقد تم التدريب بمشاركة خبير دولي من الشركة المنتجة للمنظومة واحد خبراء الهيئة وعدد من المتخصصين في مكافحة التلوث بالزيت في جهاز شؤون البيئة.

وقد استمر التدريب على مدار يومي 9 و10 يوليو 2018م. جاء هذا التدريب وتركيب المنظومة كختام لمشروع على أرض الواقع الذي تم تنفيذه في جمهورية مصر العربية وقد استهدف التدريب رفع قدرات الخبراء العاملين في جهاز شؤون البيئة في هذا المجال كما قامت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بتدريب العاملين في مركز المساعدات المتبادلة للطوارئ البحري (إيمارسجا) على استخدام منظومة تحديد مسار ومصير الزيت المنسكب في البيئة البحرية.

واستمر التدريب في المركز على مدار يومي 11-12 يوليو 2018م حيث قام الخبير الدولي من الشركة الموردة للمنظومة بتثبيت المنظومة على جهاز الخادم وتدريب العاملين بالمركز على كيفية استخدامها في حالات التلوث البحري.

وتهدف هذه المنظومة الى توفير الدعم لمتخذ القرار أثناء التصدي للحالات الطارئة الناتجة عن انتشار الزيت في البيئة البحرية. ويتم هذا عن طريق توقع مسار انتشار هذا الزيت والكميات التي ستصل منه إلى الشاطئ وتقوم المنظومة بتحديد مدى التأثير من

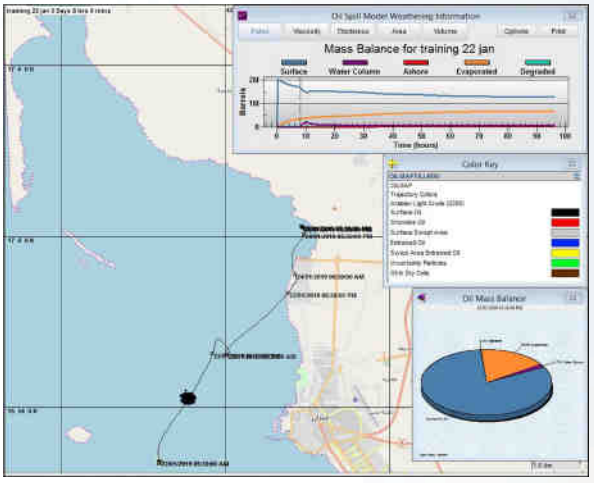

خلال عملها كمحاكي للبيئة الواقعية ويتم عرض هذه المخرجات على هيئة خرائط بسرعة كبيرة لتقديمها لمتخذ القرار أثناء إدارة الازمة. الأمر الذي يساعد متخذ القرار على توجيه الموارد المخصصة للمكافحة والتصدي للتلوث الى الأماكن الأكثر حساسية بيئية بما يترتب عليه أثراً مباشراً في الحد من التأثير السلبي للتلوث.

ويأتي تفعيل المنظومة في القاهرة وفي مركز (إيمارسجا) كخطوه إضافية في سبيل تفعيلها على مستوى الإقليم حيث سبق ذلك تفعيل نفس المنظومة في إدارة الكوارث في الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية.

اعتماد الاستراتيجية الوطنية لإدارة مياه الصابورة (الاتزان) في جمهورية السودان

بورتسودان: 18**يوليو**2018

ضمــن الجهود التــي تبذلها الهيئة الإقليميــة للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن لدعم وتطوير وتحديث الاســتراتيجيات الوطنيــة لإدارة مياه الصابورة (الاتزان) فــي دول الإقليم. وفي إطار التعــاون الوثيق بين "الهيئة" ووزارة البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية في جمهورية السودان، عقدت الهيئة ورشة عمل وطنية من أجــل اعتماد الصيغة النهائية للاســتراتيجية الوطنية لإدارة ميــاه الاتزان (الصابورة) واللائحــة التنفيذية المتعلقة بها في جمهورية السودان، والتي كانت الهيئة قد أعدتها بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية خلال العام الماضي.

وقد قام وفد من الهيئة يضم أحد الخبراء البيئيين المتخصصين في هذا المجال بالإضافة إلى احد الخبراء الدوليين المعتمدين من قبل المنظمة البحرية الدولية (IMO) بتنفيذ أعمال تلك الورشــة وذلك خلال الفترة 18–19 تموز/يوليو 2018م.

وقد افتتح أعمال الورشــة ســعادة الدكتور عمر مصطفى وكيل وزارة البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية بحضور سعادة مدير هيئــة الموانئ البحرية في جمهورية الســودان وقد عقدت ورشة العمل في قاعة ولاية البحر الأحمر في جمهورية السودان

الخبراء المشاركون في الورشة أثناء إحدى الزيارات الحقلية

وفق البرنامج المســبق المعد لذلك وشــارك فيها 38 خبيراً من المتخصصين فــي قضايا البيئة والموانئ والنقل البحري. حيث تم مناقشــة كافة بنود الاســتراتيجية واللوائح التنفيذية التي أعدتها الهيئة بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية خلال العام الماضــي وتم اعتماد الصيغة النهائية للاســتراتيجية الوطنية لإدارة مياه الاتزان (الصابورة) واللائحة التنفيذية المتعلقة بها في جمهورية السودان.

الملحق السادس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوّث من السفن (اتفاقية ماربول) (MARPOL VI) - جمهورية مصر العربية

القاهرة: 24 **يوليو** 2018م

عقدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع وزارة البيئة – جهاز شـؤون البيئة في جمهورية مصر العربية، ورشـة عمل تدريب وطنية حول الملحق السـادس لاتفاقية ماربـول (MARPOL VI). وجاء عقد هذه الورشـة بناء على طلب جهاز شـؤون البيئة ومتابعة للورشـة الإقليمية التي سبق أن عقدتهـا الهيئة فـي مقرها بمدينة جدة خـلال الفترة من 13–15 نوفمبر 2017م، وكذلك بهدف تعريف كافة الجهات ذات العلاقة في جمهورية مصر العربية بالمرفق السـادس من اتفاقية ماربول والذي يتعلق بالحد من تلوث الهواء من السفن، وبالتالي مساعدة جمهورية مصر للمصادقة على هذا المرفق في أقرب وقت.

وافتتح أعمال الورشـة الدكتورة كوثر حفني أبو السعود من جهاز شـؤون البيئة حيـث رحبت بالحضور وشـكرت الهيئـة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن على تلبية طلب جهاز شؤون في عقد هذه الورشة الهامة لجمهورية مصر العربية.

استمرت أعمال الورشة والتي عقدت في مدينة القاهرة، على مدار ثلاثة أيام اعتبار من 24–26 يوليو 2017م. وقد شارك في تقديم مواد هذه الورشة أحد الخبراء المعتمدين من المنظمة البحرية الدولية (IMO) وأحد خبراء الهيئة المتخصصين في هذا المجال.

وكمـا هو معلوم فقد أصبح نقل البضائـع المختلفة عن طريق البحر بواسطة السـفن أحد ركائز الاقتصاد العالمي حيث يتم نقل ما يزيد عن 90% من البضائع حول العالم بواسطة السفن. وعلى الرغم من أن الانبعاثات الغازية من السفن تعتبر قليلة نسبيا إذا ما تم مقارنتها مع وسائل النقل الأخرى كالطائرات مثلاً، إلا أن الحجم الكبير الذي يشـكله قطاع النقل البحري جعل من الانبعاثات الغازية من السفن مصدراً هاماً لأكاسـيد النيتروجين والكبريت وثاني أكسيد الكربون بالإضافـة إلى الانبعاثات الغازية التي تؤثر على طبقة الأوزون. ومن المعروف أن جميع أنواع هذه الغازات لها تأثيرات سلبية على صحة الإنسـان والبيئة بشكل عام وعلى البيئة البحرية بشكل خاص حيث تزيد من ظاهرة تحمـض المحيطات والاحتباس الحراري. ومن هذا المنطلق تدخل المجتمع الدولي ومن خلال المنظمة البحرية لوضع إطار تشـريعي عالمي يحد من تلك الانبعاثـات الغازية ويحافظ على البيئة ومواردها الهامة فجاء دخول الملحق السـادس لاتفاقية ماربول حيز النفّاذ في 19 أيار/مايو 2005م.

وقد كانت الورشـة ناجحـة جداً من حيث تفاعل المشـاركين فيها بشـكل ممتاز وخرجوا بمجموعة من التوصيـات الهامة وكان من بينها:

- تشـجيع الجهات المانحة علـى تقديم الدعم الفني واللوجيسـتي للدول الموقعة على اتفاقية MARPOL لتطبيق الملحق السـادس من الاتفاقية.
- إجراء ورشـة عمل اقليميـة حول التحديات التـي واجهت الدول المنضمة للملحق السـادس اثناء التنفيـذ والاليات التي تم اتباعها لتلافي العقبات لتشجيع باقي الدول للانضمام للملحق السادس.
- تعميم اليات الحصول على الدعم المالي من IMO والجهات الدولية ذات الصلة والتي قد تكون متاحة ولا تستفيد منها الهيئات المصرية.

البروتوكول الإقليمي الخاص بالتعاون الفني لاستعارة ونقل الخبراء الفنيين والأجهزة والمعدات والمواد في الحالات الطارئة الغردقة

الخبراء المشاركون مناقشة بروتوكول التعاون الفني الخاص بتبادل الخبراء والأجهزة والمعدات في حالات الطوارىء البحرية

الغردقة: 30 **يوليو** 2018م

في إطار الجهود التي تبذلها الهيئة لتعزيز التعاون بين دولها الأعضاء في مجال التصدي لحالات الطوارئ الناتجة عن التلوث البحري، قامت الهيئة بعقد ورشة عمل إقليمية لمراجعة "البروتوكول الإقليمي الخاص بالتعاون الفني لاستعارة ونقل الخبراء الفنيين والأجهزة والمعدات والمواد في الحالات الطارئة (2009)"، قامت الهيئة بعقد هذه الورشة خلال الفترة من 2018/7/30م إلى 2018/8/1م في مركز المساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية (إيمارسجا) التابع للهيئة الإقليمية في مدينة الغردقة – جمهورية مصر العربية. حيث قام بتسيير أعمال هذه الورشة أحد خبراء "الهيئة" المتخصصين في هذا المجال وسعادة مدير مركز المساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية (إيمارسجا).

وتم خلال هذه الورشة استعراض كافة بنود البروتوكول بالتفصيل ومناقشتها مع المشاركين ممثلي الدول الأعضاء بالهيئة حيث تم الاتفاق على النقاط التالية:

1) **أن تقوم الهيئة الإقليمية بإرسال رسالة رسمية إلى نقاط الاتصال الوطنية تتضمن ما يلي:**

أ) الإشارة إلى القرارات السابقة للمجلس الوزاري للهيئة والذي يحث الدول للمصادقة على هذا البروتوكول؛

ب) الإشارة إلى ورشة العمل الإقليمية حول البروتوكول الإقليمي الخاص بالتعاون الفني لاستعارة ونقل الخبراء الفنيين والأجهزة والمعدات والمواد في الحالات الطارئة والتي عقدت في مدينة الغردقة – جمهورية مصر العربية خلال الفترة من 30 تموز/يوليو إلى 1 أب/أغسطس 2018م والتي ناقش فيها ممثلو الدول مواد البروتوكول بالتفصيل والإشارة إلى ما تم الاتفاق عليه أعلاه.

2) **حث الدول على تحديث خططها الوطنية المتعلقة بمكافحة التلوّث بالزيت، وتضمين حوادث المواد الخطرة والمُقلقة (HNS) المنقولة بحراً بتلك الخطط.**

3) **أن تقوم الهيئة الإقليمية ضمن إمكاناتها بمساعدة الدول الأعضاء في تحديث تلك الخطط.**

4) **أن تقوم الهيئة الإقليمية ضمن إمكاناتها بتطوير قاعدة بيانات مركز المساعدات المتبادلة الخاصة بمكافحة التلوّث بالزيت والمواد الخطرة والمُقلقة (HNS) المنقولة بحراً وتوفير صلاحيات لدول الإقليم الأعضاء بالهيئة لتحديث بياناتها بصفة دورية (مرتان سنوياً على الأقل).**

5) **أن تقوم الهيئة الإقليمية ضمن إمكاناتها بإعداد خطة إقليمية لمكافحة التلوّث بالزيت والمواد الخطرة والمُقلقة (HNS) المنقولة بحراً.**

6) **أن تقوم الهيئة الإقليمية ضمن إمكاناتها بمساعدة الدول في تنفيذ تمرين عملي حول كيفية التصدي لحادث افتراضي للتلوث بالزيت في الإقليم.**

7) **ضرورة البدء في إعداد الخطوات العملية للسير قدماً في تنفيذ هذا البروتوكول بعد المصادقة عليه.**

حلقة نقاش خاصة بالنفايات الصلبة المبعثرة على شواطئ محافظة عدن - الجمهورية اليمنية.

عدن: 6 أغسطس 2018

عقدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن، بالتنسيق مع الهيئة العامة لحماية البيئة بالجمهورية اليمنية (نقطة الاتصال الوطنية) بوزارة المياه والبيئة، حلقة نقاش خاصة بالنفايات الصلبة المبعثرة على شواطئ محافظة عدن بالجمهورية اليمنية في السادس من أغسطس لعام 2018م. وكان الغرض من هذه الحلقة هو حماية البيئة الساحلية من النفايات الصلبة المبعثرة في محافظة عدن. وتم الاشراف على الورشة من أحد خبراء الهيئة المتخصصين في هذا المجال وقد هدفت هذه الورشة بشكل أساسي إلى:

1. رفع الوعي البيئي عن تأثير النفايات الصلبة على البيئة البحرية وعلى الكائنات البحرية وأهمية حماية البيئة البحرية من هذه الملوثات ودور الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والهيئة العامة لحماية البيئة في الحد من تأثيرها على البيئة البحرية.
2. مناقشة إمكانيات وسبل تعزيز التعاون والفرص المتاحة بين الهيئة العامة لحماية البيئة والجهات الوطنية الأخرى المعنية من أجل حماية البيئة الساحلية وشواطئ محافظة عدن من النفايات البحرية المبعثرة.

وشملت فعاليات حلقة النقاش أربعة محاضرات. فالمحاضرة الأولى كانت تتضمن خلفية عامة عن النفايات البحرية المبعثرة، وتأثيرها على البيئة البحرية والكائنات البحرية والمبادرات الدولية والإقليمية منها دور ومبادرة الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن. أما المحاضرات الثلاثة الأخرى فركزت على إظهار الوضع الحالي لشواطئ عدن، ودور كل من صندوق النظافة وتحسين المدن والهيئة العامة لحماية البيئة في الحفاظ على البيئة من النفايات البحرية المبعثرة في محافظة عدن. ومن ثم تم فتح الحوار والمناقشة مع المشاركين، الممثلين عن جهات مختلفة.

وقد قام الدكتور/ عبدالقادر الخراز (رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة) بافتتاح فعالية هذه الحلقة التي عقدت بمشاركة أكثر من 30 مشاركاً من جهات وطنية مختلفة، من ضمنها صندوق النظافة وتحسين المدن بمحافظة عدن، و الهيئة العامة للمنطقة الحرة، ومكتب وزارة الثروة السمكية بمحافظة عدن،

بحضورد عبد القادر الخراز (رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة) افتتاح حلقة نقاش خاصة بالنفايات الصلبة المبعثرة على شواطىء محافظة عدن

والهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية، و الهيئة العامة للمصائد السمكية، وهيئة موانئ خليج عدن، والهيئة العامة للشئون البحرية، وخفر السواحل، ومركز أبحاث البيئة بجامعة عدن، والهيئة العامة لحماية البيئة.

وقد جاءت هذه الحلقة النقاش ضمن إطار خطة العمل الأقليمية للإدارة المستدامة للنفايات البحرية المبعثرة في البحر الأحمر وخليج عدن، وتماشيا مع المادة السابعة (إدارة المخلفات الصلبة) من البروتوكول الإقليمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (2005م) والذي تم التوقيع عليه من أعضاء الهيئة الإقليمية ومنها الجمهورية اليمنية.

تحت الشعار الإقليمي "نظفوا بحارنا"
حملة توعية وتنظيف لشاطئ في منطقة رأس عمران
محافظة عدن- الجمهورية اليمنية

تحت شعار «نظفوا بحارنا» حملة نظافة لمنطقة رأس عمران في اليمن

عمران: 7 **أغسطس** 2018م

نظمت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر وخليج عدن بالتنسيق مع الهيئة العامة لحماية البيئة (نقطة الاتصال الوطنية) على مدار يومين (خلال الفترة ٧-٨ أغسطس ٢٠١٨م) حملة توعية ونظافة لشاطىء رأس عمران بمحافظة عدن، الجمهورية اليمنية، والتي جاءت تحت الشعار الإقليمي (نظفوا بحارنا). وتم تنفيذ الحملة بإشراف أحد خبراء الهيئة المتخصصين في هذا المجال حيث هدفت هذه الحملة إلى رفع الوعي البيئي عن مدى تأثير هذه النفايات على البيئة البحرية وضرورة إزالتها من الشاطئ.

وقد قام الدكتور/عبدالقادر الخراز (رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة)بتدشين فعاليات الحملة وذلك بحضور عدد من المسؤولين من منطقة رأس عمران بمحافظة عدن.
وقد ألقى الدكتور/عبدالقادر الخراز كلمة افتتاحية أوضح فيها أهداف الحملة و أهمية الاهتمام والحفاظ على الشواطئ والسواحل في محافظة عدن من هذه الملوثات، والتي تعتبر أنشطة الإنسان هي السبب الرئيسي لتواجدها على هذه الشواطئ. وقبل بدء حملة التنظيف قام خبير الهيئة بإعطاء خلفية عامة عن أهمية الحملة و عن أضرار النفايات على الكائنات والبيئة البحرية مشيراً إلى البرنامج الإقليمي للنفايات الساحلية التابع للهيئة الإقليمية. وخلال هذه الحملة تم تنظيف شاطئ عدن من النفايات الصلبة المبعثرة في منطقة رأس عمران . حيث شارك في هذ الحملة عدد من العاملين في صندوق النظافة وتحسين المدن بمحافظة عدن، وأخصائيين وطنيين، و صيادين محليين، وعدد من أهالي منطقة رأس عمران.

وجاءت فعاليات هذه الحملة ضمن إطار الخطة الإقليمية لإدارة النفايات البحرية المبعثرة في البحر الأحمر وخليج عدن وتماشيا مع المادة السابعة (إدارة المخلفات الصلبة) من البروتوكول الإقليمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (٢٠٠٥م) والذي تم التوقيع عليه من قبل أعضاء الهيئة الإقليمية ومنها الجمهورية اليمنية.

حلقة نقاش خاصة بالنفايات الصلبة المبعثرة على شواطئ مدينة جيبوتي، جمهورية جيبوتي

حلقة نقاش خاصة بالنفايات الصلبة المبعثرة على شواطىء جيبوتي

جيبوتي: 25 **سبتمبر** 2018

نظمت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن، بالتنسيق مع وزارة الإسكان والتعمير والبيئة (نقطة الاتصال الوطنية) بجمهورية جيبوتي ، حلقة نقاش حول النفايات الصلبة المبعثرة على شواطئ جيبوتي في الخامس والعشرين من سبتمبر لعام 2018م في مدينة جيبوتي. وقد شملت هذه الورشة محاضرات مختلفة، عن تأثير النفايات البحرية المبعثرة على البيئة البحرية والكائنات البحرية ومبادرة الهيئة الإقليمية في هذه المجال.

وكان الغرض من هذه الحلقة هو حماية البيئة الساحلية من النفايات الصلبة المبعثرة في جمهورية جيبوتي. وقد هدفت الورشة بشكل أساسي إلى:

1. رفع الوعي البيئي عن تأثير النفايات الصلبة على البيئة البحرية ومواردها والكائنات البحرية وأهمية حماية البيئة البحرية من هذه الملوثات ودور الهيئة الإقليمية ونقطة الاتصال الوطنية في الحد من تأثيرها علي البيئة البحرية.
2. مناقشة أمكانيات وسبل التعاون والفرص المتاحة بين نفطة الاتصال الوطنية والجهات الوطنية الأخرى المعنية من أجل حماية البيئة الساحلية وشواطئ محافظة عدن من النفايات البحرية المبعثرة.

وقد تم عقد الحلقة بإشراف احد خبراء الهيئة المتخصصين في هذا المجال حيث قام الأستاذ/ ديني حسن (الأمين العام لوزارة الإسكان والتعمير والبيئة) بافتتاح فعاليات حلقة النقاش وبحضور مجموعة من المسؤولين الآخرين من جمهورية جيبوتي. حيث شارك في هذه الحلقة أكثر من 30 مشارك من جهات وطنية مختلفة، من ضمنها هيئة الموانئ خفر السواحل وجمعية الصيادين وزارة الإسكان والتعمير والبيئة. الجدير بالذكر أن تنفيذ فعاليات هذه الحلقة كانت من ضمن التعاون المشترك بين الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن و برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وضمن إطار خطة العمل الإقليمية للإدارة المستدامة للنفايات البحرية المبعثرة في البحر الأحمر وخليج عدن، وتماشيا مع المادة السابعة (إدارة المخلفات الصلبة) من البروتوكول الإقليمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (2005م) والذي تم التوقيع عليه من قبل دول أعضاء الهيئة الإقليمية ومنها جمهورية جيبوتي.

تحت الشعار الإقليمي " نظفوا بحارنا "

حملة توعية وتنظيف لشاطئ في منطقة جزيرتي موشى - ماسكالي جمهورية جيبوتي

حملة نظافة وتوعية لشواطىء جزيرة موشى مسكالي في جيبوتي

جيبوتي: 26 **سبتمبر** 2018

نظمت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر وخليج عدن، بالتنسيق مع وزارة الإسكان والتعمير والبيئة (نقطة الاتصال الوطنية في جيبوتي) ، حملة توعية ونظافة في جزيرتي موشى– ماسكالي بجمهورية جيبوتي، في السادس والعشرين من سبتمبر لعام 2018م وذلك تحت شعار « نظفوا بحارنا «. حيث هدفت الحملة إلى رفع الوعي البيئي حول مدى خطورة هذه النفايات على البيئة البحرية و ضرورة إزالتها.

وقد تم تنفيذ الحملة بإشراف أحد خبراء الهيئة المتخصصين في هذا المجال وفي بدايتها قام الأستاذ آدم حسن علمي (مستشار وزارة الإسكان والتعمير والبيئة) بافتتاح فعاليات الحملة. وبدأت الحملة في جزيرة ماسكالي بتقديم محاضرات توعوية عن البيئية البحرية وعن النفايات البحرية المبعثرة. وخطورتها على البيئة البحرية وكذلك على صحة الأنسان وتبيان أهمية الاهتمام والحفاظ على الشواطئ والسواحل من هذه الملوثات، والتي تعتبر أنشطة الإنسان هي السبب الرئيسي لانتشارها على الشواطئ. وخلال هذه الحملة تمت إزالة نفايات صلبة، أغلبها بلاستيكية.

وجاءت فعاليات الحملة ضمن البرنامج الإقليمي للنفايات البحرية وتحت إطار الخطة الإقليمية لإدارة النفايات في البحر الأحمر وخليج عدن، و بالتعاون مع برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التابع للأمم المتحدة للبيئة، وتماشيا مع البروتوكول الإقليمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (2005م). حيث شارك في هذ الحملة عدد من الأخصائيين من وزارة الإسكان والتعمير والبيئة وهيئة الموانئ وصيادين من المنطقة. الجدير بالذكر أنه سبق هذه الحملة حلقة نقاش عن النفايات الصلبة في مدينة جيبوتي، في الخامس والعشرين من سبتمبر 2018م.

إجراءات التدقيق الإلزامي للمنظمة البحرية الدولية (IMO) في جمهورية جيبوتي

الخبراء الوطنيون المشاركون في ورشة اجراءات التدقيق الالزامي بحسب متطلبات المنظمة البحرية الدولية في جيبوتي

جيبوتي: 2 ديسمبر 2018

إدراكاً من "الهيئة" لأهمية أن تجتاز جميع دول الإقليم التدقيق الإلزامي الذي تقوم به المنظمة البحرية الدولية (IMO) بنجاح فقد قامت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بعقد ورشة عمل تدريب وطنية في جمهورية جيبوتي حول إجراءات التدقيق الإلزامي بحسب متطلبات المنظمة البحرية الدولية. شارك في هذه الورشة واحد وأربعون (41) شخصاً يمثلون عدة جهات حكومية وأصحاب المصلحة في الشؤون الموانئية والبيئية في جمهورية جيبوتي.

افتتح أعمال الورشة السيد حسين ريراش روبلية مدير البيئة في وزارة الإسكان والتعمير والبيئة بحضور السيد علي مرح مدير الهيئة البحرية في جمهورية جيبوتي وسعادة الأستاذ آدم علمي مستشار وزير الإسكان والتعمير والبيئة. وقد عقدت ورشة العمل في قاعة مبنى وزارة الإسكان والتعمير والبيئة في جمهورية جيبوتي خلال الفترة من يوم الأحد 2018/12/2 وحتى يوم الخميس 2018/12/6 وفق البرنامج المسبق المعد لذلك.

وقد شملت الدورة على عدة محاضرات نظرية قدمها أحد

الخبراء الدوليين المعتمدين من المنظمة البحرية الدولية (IMO)، مستشار الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن مع أحد خبراء الهيئة المتخصصين في هذا المجال. وفي ختام أعمال الورشة تم توزيع الشهادات على المشاركين وتزويدهم بكافة المواد المتعلقة بموضوع الورشة إلكترونيا. حيث أكد المشاركون على أهمية الورشة ونجاحها وأثنوا على الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن لما بذلته من جهود في سبيل عقد وتنفيذ هذه الورشة.

أمين عام الهيئة أثناء افتتاح ورشة العمل الإقليمية حول تنفيذ اتفاقية ماربول الخاصة برقابة دولة الميناء

تنفيذ "اتفاقية ماربول - رقابة دولة الميناء"

جدة: 10 ديسمبر 2018

عقدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وبالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية (IMO) ورشة عمل إقليمية حول "اتفاقية ماربول – رقابة دولة الميناء". عقدت الدورة في مقر الهيئة الإقليمية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية واستمرت لمدة ثلاثة أيام خلال الفترة من 10 إلى 12 ديسمبر 2018م. شارك في هذه الدورة ثمانية وعشرون مشاركاً يمثلون الدول الأعضاء في الهيئة الإقليمية وهم المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وجمهورية السودان وجمهورية جيبوتي والمملكة الأردنية الهاشمية.

وجاءت أهمية هذه الدورة لكون النقل البحري أصبح أحد أهم المقومات الرئيسة لما بات يُعرف بالاقتصاد الأزرق في عصرنا الحاضر حيث يتم نقل معظم البضائع عن طريق السفن. وعلى الرغم من أهمية النقل البحري إلا أنه يعتبر أحد المصادر الرئيسة لتلوث المياه والهواء والتربة. ولذلك فقد عكفت المنظمة البحرية الدولية على وضع العديد من الاتفاقيات الدولية التي تنظم عمليات النقل البحري وتضمن سلامة الأرواح والحد من التلوث البيئي الناتج عن حركة السفن. وعلى الدول الأعضاء في المنظمة والتي تصادق على تلك الاتفاقيات أن تعكس هذه الاتفاقيات ضمن تشريعاتها وقوانينها وإجراءاتها الداخلية. ولعل من أهم تلك الاتفاقيات "الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن" والتي تعرف "باتفاقية ماربول" وتضم هذه الاتفاقية ستة (6) ملحقات تتعلق بالزيوت والمواد الكيماوية والضارة ومخلفات المواد السائلة (قاذورات مجارير السفن) والنفايات الصلبة (قمامة السفن) وتلوث الهواء (ضبط الانبعاثات الغازية من السفن). وعند دخول السفينة لميناء أي دولة فإن تلك السفينة تُصبح خاضعة للإجراءات القانونية لتلك الدولة من خلال ما يعرف برقابة دولة الميناء (Port State Control) والتي يناط بها التفتيش على السفن والتأكد من التزامها بالاتفاقيات الدولية الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية والمدرجة ضمن قوانين وتعليمات الدولة. وحتى تتم هذه العملية بسلاسة ويسر وتضمن سلامة البيئة والأرواح وبالشكل الذي يضمن عدم تأخر السفينة فلا بد أن يكون ضابط رقابة الميناء (Port State Control Officer) على معرفة تامة بمتطلبات تلك الاتفاقيات الدولية وبأخر المستجدات التي طرأت عليها.

ومن هنا جاءت هذه الدورة للتعريف بأخر المستجدات التي يجب على ضابط رقابة الميناء معرفتها بشكل تفصيلي من إجراءات حول كل ملحق من ملاحق اتفاقية ماربول بحيث تتم عمليات التفتيش بدقة ويسر وتضمن سلامة البيئة في دول الإقليم. حيث قامت الهيئة بالاستعانة بخبيرين دوليين متخصصين في هذا المجال ومعتمدين من المنظمة البحرية الدولية (IMO) لتنفيذ أعمال الورشة.

شبكة المحميات والحفاظ على التنوع الإحيائي

التقييم الاقتصادي والتعويض عن تدمير الشعاب المرجانية نتيجة جنوح السفن

جده: 27 فبراير 2018

عقـدت الهيئة الإقليميـة للمحافظة على بيئة البحـر الأحمر وخليج عدن وبالتعاون مـع الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة ورشـة عمل وطنية في المملكة العربية السـعودية تحت عنـوان "التقييم الاقتصادي لأضرار الشـعاب المرجانية الناتجة عن جنوح القوارب/السفن" خلال الفترة من 27-2018/2/28م وذلك في مقر الهيئة الإقليمية بمدينة جدة. شـارك في هذه الدورة 51 مشـاركاً ومشـاركة يمثلـون 13 هيئة وجهة إدارية في المملكة. افتتح أعمال هذه الورشـة سـعادة الدكتور أحمد بن محمد الأنصاري، نائب رئيس الهيئة لشؤون البيئة.

وقد هدفت الورشة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- مناقشـة المفاهيم العامة للاقتصاد البيئي، المسئولية القانونية عن تدمير البيئة البحرية والتعويض عنها،
- مناقشـة التوابع البيولوجيـة والبيئية والاقتصاديـة والقانونية لأسباب التدمير،
- تقـديم الدليـل الذي كانت الهيئة الإقليمية قد نشـرته بعنـوان "الدليل الاسترشـادى لإجراءات التعويض عن تدمير الشـعاب المرجانية نتيجة لجنوح السفن والقوارب"
- شـرح لطرق التعويض المعمول بها فى دول إقليم البحر الأحمر وخليج عدن،
- التعريـف بدور عمليات التعويض عن التدمير فى إدارة الموارد البحرية والمحافظة عليها.

ولتحقيق أهداف الورشة استعانت الهيئة الإقليمية بأحد الخبراء الدوليين المتخصصين في هذا المجال للتدريب على موضوعات الورشـة وبمساعدة خبراء الهيئة الإقليمية حيث تم تقديم ومناقشـة ثمان عروض تضمن كل منهـا موضوع معين يحقق هدف أو مجموعة من أهداف الورشـة. كانت اللغة الرسمية للورشة هي اللغة العربية وذلك نظراً لعدم وجود أي مشارك من جهة أجنبية. وفي ختام الورشـة اتفق المشـاركون على مجموعة من التوصيات التي تتعلق بهذا الموضوع.

تقييم فعالية إدارة المحميات البحرية

جيبوتي: 20 **مارس** 2018

نظمت الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن، بالتعاون مع نقطة الاتصال الوطنية (وزارة الإسكان والتعمير والبيئة)، ورشة عمل وطنية حول تقييم فعالة الإدارة للمحميات البحرية في مدينة جيبوتي، جمهورية جيبوتي، خلال الفترة 20–21 مارس 2018م. هدفت الورشة بشكل أساسي إلى:

1. إعطاء خلفية عن مفهوم تقييم الإدارة الفعالة لمناطق المحميات البحرية؛
2. استعراض الطرق المختلفة المستخدمة للتقييم؛
3. تدريب المشاركين عن الطريقة المستخدمة من قبل البنك الدولي قي تقييم الإدارة الفعالة لمحميات البحرية: وكذلك
4. استعراض الطريقة المستحدثة لتقييم إدارة المحمية البحرية لجزيرة سقطرى كدراسة حالة

يأتي إنعقاد ورشة العمل ضمن أنشطة المكون الثالث من مكونات مشروع الإدارة بنهج النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن، والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع البنك الدولي وبتمويل من مرفق

تقييم فعالية إدارة المحميات في جيبوتي

البيئة العالمي. وقد أفتتح فعاليات الورشة الأستاذ/ ديني عبدالله عمر (أمين العام لوزارة الإسكان والتعمير والبيئة) وقد تم عقد هذا النشاط بإشراف خبراء الهيئة. وقد شارك في الورشة حوالي عشرين مشارك من جهات مختلفة، من ضمنهم الموانئ واتحاد الصيادين، ووزارة الإسكان والتعمير والبيئة.

تقييم فعالية إدارة المحميات البحرية

العقبة: 9 **أبريل** 2018

عقدت الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن بالتعاون، مع نقطة الأتصال الوطنية (سلطة منطقة العقبة الأقتصادية الخاصة)، ورشة عمل تدريبية وطنية حول تقييم فعالية الإدارة للمحميات البحرية في مدينة العقبة، المملكة الأردنية الهاشمية، خلال الفترة 9–10 أبريل 2018م. هدفت الورشة بشكل أساسي إلى:

1. إعطاء خلفية عن مفهوم تقييم الإدارة الفعالة لمناطق المحميات البحرية؛
2. استعراض الطرق المختلفة المستخدمة للتقييم؛
3. تدريب المشاركين عن الطريقة المستخدمة من قبل البنك الدولي قي تقييم الأدارة الفعالة لمحميات البحرية: وكذلك
4. استعراض الطريقة المستحدثة لتقييم إدارة المحمية البحرية لجزيرة سقطرى كحالة دراسة).

جاء انعقاد ورشة العمل ضمن أنشطة المكون الثالث من مكونات مشروع الأدارة بنهج النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن، والذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع البنك الدولي وبتمويل من

خبير الهيئة أثناء تدريب الخبراء الوطنيين من المملكة الأردنية الهاشمية حول كيفية تقييم الإدارة الفعالة للمحميات البحرية

مرفق البيئة العالمي. افتتح فعاليات الورشة الأستاذ/ سليمان نجادات (مفوض البيئة – سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة) وتم عقدها تحت اشراف خبراء من الهيئة وشارك في الورشة حوالي خمسة وعشرين مشاركاً من جهات مختلفة، من ضمنهم الموانئ وأتحاد الصيادين، متنزة العقبة الوطني، وسلطة منطقة العقبة الخاصة.

رصد ومراقبة صِحة الشعاب المرجانية باستخدام منهجيةِ ريف تشيك (Reef Check)

تدريب الخبراء الوطنيون في جيبوتي على استخدام طريقة ريف تشيك في رصد ومراقبة صحة الشعاب المرجانية

جيبوتي: 24 **مارس** 2018

قامت الهيئة وبالتعاون والتنسيق مع وزارة الإسكان والتعمير والبيئة في جمهورية جيبوتي ومن خلال مشروع الإدارة البيئية المتكاملة الممول من مرفق البيئة العالمي وبالشراكة مع البنك الدولي، بإقامة دورة تدريب عملي على كيفية رصد الحالة الصحية لبيئة الشعاب المرجانية باستخدام طريقة ريف شيك (Reef Check). حيث عقدت ورشة العمل في محمية جزيرة موشى البحرية في جمهورية جيبوتي وذلك خلال الفترة من يوم الأحد 2018/03/25م وحتى يوم الخميس 2018/03/29م وبمشاركة ممثلين عن الجهات التي لها علاقة بالبيئة البحرية والعمل البحري وأصحاب المصلحة في المنطقة.

هدفت الورشة إلى إشراك الجهات المختلفة من أصحاب المصلحة المعنيين بالشأن البيئي وتعريفهم وتدريبهم ميدانيا على طريقة معيارية سهلة ومتبعة على مستوى العالم لرصد حالة الشعاب المرجانية باستخدام الغوص تحت الماء وإجراء عمليات رصد ميدانية تعزز من قدراتهم وترفع من كفائتهم مما يساهم في حماية البيئة البحرية والساحلية ويساعد في استدامة مواردها الطبيعية الهامة.

شارك في الورشة ممثلون عن الجهات ذات العلاقة بالبيئة البحرية والعمل البحري حيث شارك غواصون في كل من وزارة الإسكان والتعمير والبيئة، ومجتمع الصيادين والقوات البحرية الوطنية وخفر السواحل في جمهورية جيبوتي. بلغ عدد المشاركين 11 مشاركاً.

وقد شملت الدورة على محاضرات نظرية وكذلك جزء عملي تضمن عمليات غوص تحت الماء في محمية جزيرة موشى تم التدريب باشرف أحد خبراء الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن المتخصصين في هذا المجال. حيث بين في محاضراته أهمية رصد قاع الشعاب المرجانية باستخدام طريقة ريف شيك (Reef Check)، وشرح للمشاركين مميزات هذه الطريقة في رصد الشعاب المرجانية وكونها طريقة معيارية بسيطة ويمكن تطبيقها من أفراد المجتمع المدني دون الحاجة لمعرفة علمية متخصصة ومعمقة. وبين أن هذه الطريقة تستخدم لرصد 1) قاع الشعاب المرجانية وتحديد نسبة الغطاء المرجاني من القاع وكلما زادت هذه النسبة كلما دلت على حالة الشعاب المرجانية وصحتها 2) بعض اللافقريات الهامة من الناحية البيئة والاقتصادية والتي تدل على صحة الشعاب المرجانية و 3) بعض الأسماك ذات الأهمية الاقتصادية للمجتمع المحلي والتي تدل أيضاً على صحة الشعاب المرجانية.

"نطاقات الاستخدام وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروعات داخل المناطق المحمية" بالغردقة

الغردقة: 16 **أبريل** 2018

قامت الهيئة الإقليمية ومن خلال مشروع الإدارة الإستراتيجية للبحر الأحمر وخليج عدن بتنظيم ورشة عمل تدريبية حول « نطاقات الاستخدام وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروعات داخل المحميات الطبيعية» وذلك خلال الفترة من 16 إلى 18 أبريل 2018 بمدينة الغردقة بجمهورية مصر العربية. حيث شارك في أعمال هذه الورشة حوالي 30 مشاركاً من جميع دول الهيئة يمثلون خبراء المحميات الطبيعية وأصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية وكان الهدف الرئيسي من هذه الورشة هو بناء قدرات المختصين والباحثين وأصحاب المصلحة في إدارة المحميات البحرية في مجالات تخطيط وتطبيق نطاقات الاستخدام والإدارة البيئية والاجتماعية للمشروعات داخل المحميات الساحلية والبحرية.

وتدرب المشاركون على كيفية تخطيط وإدارة المحميات الطبيعية ثم شاركوا من خلال مجموعات عمل في عمليات تحديث خطط الإدارة وتقسيم مناطق المحمية إلى التصنيفات المختلفة من الاستخدامات، كما قام المشاركون بتقييم فعالية الإدارة لجميع محميات الإقليم وذلك من خلال طريقة بطاقات التقييم المعتمدة من قبل البنك الدولي.

كما ناقش المتدربون خلال النصف الثاني من أعمال الورشة التدريبية السبل المثلى لتصميم واختيار المشروعات داخل المناطق المحمية، وكيفية إجراء عمليات الرصد البيئي والاجتماعي لهذه المشروعات مع تنفيذ اشتراطات الحماية البيئية والاجتماعية لهذه المشروعات على السكان المحليين داخل المناطق المحمية.

تقييم فعالية إدارة المحميات البحرية- (محميات عدن نموذجاً)

صورة جماعية للمشاركين في اجتماع إدارة المحميات البحرية

معالي وزير البيئة بالجمهورية اليمنية أثناء أفتتاح الورشة

عدن: 30 **يوليو** 2018

عقدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن، بالتنسيق مع الهيئة العامة لحماية البيئة بالجمهورية اليمنية (نقطة الاتصال الوطنية) بوزارة المياه والبيئة، ورشة عمل تدريبية وطنية حول تقييم فعالية إدارة المحميات البحرية في عدن بالجمهورية اليمنية، لمدة أربعة أيام وذلك خلال الفترة 30 يوليو إلى 2 أغسطس 2018م. وقد قام الأستاذ الدكتور/ عزي هبة الله شريم (معالي وزير المياه والبيئة بالجمهورية اليمنية) بافتتاح فعاليات هذه الورشة التدريبية الوطنية بحضور الدكتور/عبدالقادر الخراز (رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة) وأحد خبراء الهيئة المتخصصين في هذا المجال.

وكان الغرض الأساسي من هذه الورشة التدريبية هو رفع القدرات الوطنية اليمنية حول كيفية تقييم فعالية إدارة المحميات البحرية، وهدفت الورشة إلى:

1. تزويد المشاركين بمعلومات عامة حول المحميات البحرية؛
2. إعطاء خلفية عن مفهوم وطرق تقييم فعالية إدارة المحميات البحرية؛
3. استعراض طريقة مستحدثة لتقييم فعالية إدارة محمية بحرية في الجمهورية اليمنية.
4. زيارة إحدى المحميات الساحلية في محافظة عدن؛
5. تدريب المشاركين على استخدام أحد الطرق القياسية الدولية لتقييم فعالية إدارة محمية بحرية؛

وشملت ورشة العمل التدريبية الوطنية عدة محاضرات وفعاليات مختلفة خلال الأربعة الأيام. ففي اليوم الأول تضمنت الورشة محاضرات حول: البيئة البحرية في اليمن، منها البيئة البحرية في خليج عدن؛ والمحميات البحرية في محافظة عدن؛ ومفهوم المحميات البحرية وأنواعها بشكل عام. وفي اليوم الثاني كانت المحاضرات تتركز حول مفهوم التقييم

والطرق القياسية الدولية التي يمكن استخدامها لمختلف مناطق محمية. وتم أيضا في اليوم الثاني استعراض طريقة مستحدثة لتقييم فعالية إدارة المحمية البحرية لجزيرة سقطرى. وفي اليوم الثالث قام جميع المشاركين في الورشة– مع الفريق الفني للورشة– بزيارة ميدانية لمحمية الحسوة في محافظة عدن، للاطلاع على معالمها الطبيعية والبنية التحتية لها وكذلك على كيفية إدارتها. أما في اليوم الأخير (اليوم الرابع) للورشة فقد تم تقسيم المشاركين إلى أربعة مجموعات عمل لتقييم فعالية إدارة محمية الحسوة واستعراض مناقشة نتائجها في الورشة، وذلك كتدريب تطبيقي، مستخدمين بطاقة التقييم التابع لمجموعة البنك الدولي. وفي ختام ورشة العمل التدريبية تم توزيع شهادات الحضور للمشاركين مع تزويد كل مشارك بنسخ الكترونية من جميع المحاضرات ومواد علمية أخرى معنية وصور فوتوغرافية للورشة.

وقد شارك في هذه الورشة أكثر من 25 مشاركاً من جهات وطنية مختلفة، من ضمنها الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية، و الهيئة العامة للمصائد السمكية، وهيئة موانئ خليج عدن ، والهيئة العامة للشئون البحرية، وخفر السواحل، و جامعة عدن، والهيئة العامة لحماية البيئة. وغيرها

خيار البحر ومشكلة الصيد الجائر

(مقال علمي)

تعتبر حرفة الصيد من الحرف الرئيسية للسكان المحليين في مدن البحر الأحمر وخليج عدن المختلفة. وللأسف الشديد فأنة في بعض الأحيان ونظرا للظروف الاقتصادية أو الاجتماعية للبعض أو لجهل البعض الأخر فإنها تتحول لحرفة مدمرة للبيئة عندما يتحول الصيد إلي الصيد الجائر. الآثار السلبية للصيد الجائر لا تتضمن فقط تدمير البيئة ولكن تهدد أيضا الحالة الاجتماعية للصيادين فاختفاء الأنواع التي يتم صيدها تهدد مصادر رزقهم.

بدأت عمليات صيد خيار البحر في البحر الأحمر في أواخر التسعينات في السواحل الجنوبية للبحر الأحمر عن طريق مراكب الجر والتي كانت تصطاد خيار البحر كصيد ثانوي أولا وبعد اكتشاف قيمته العالية أصبحت تستهدفه كصيد رئيسي نظرا لارتفاع أسعاره وكثرة الطلب علية في دول جنوب شرق أسيا والصين خصيصا وبحلول عام 2000 اتسعت عمليات الصيد بصورة كبيرة نتيجة للمكاسب الهائلة التي حققها العاملين بصيد خيار البحر وانتقلت عمليات الصيد من جنوب البحر الأحمر إلي شماله وتم استخدام تقنيات جديدة في الصيد وهي التجميع باليد من على الشعاب المرجانية والغوص لتجميع خيار البحر من المياه العميقة. وأدي وصول سعر الطن المجفف من خيار البحر إلي أكثر من مليون دولار إلى مشاركة كل الصيادين المدربين والغير مدربين في عمليات صيد خيار البحر وتمت عمليات تجريف واسعة للمخزون البيئي من خيار البحر مما أدي إلي اختفاء الكائن تقريبا من معظم السواحل .

اشتملت المشاكل البيئية الناتجة عن صيد خيار البحر أولا: تدمير الشعاب المرجانية نتيجة لتجميع الكائن من عليها ووجود أعداد كبيرة من الصيادين في معظم الأحيان يمشون أو يقفون على الشعاب لتجميع خيار البحر باليد. زيادة العكارة في المياه نتيجة لتجميع خيار البحر بواسطة غواصين غير مدربين مما أدي إلي موت أعداد كبيرة من الشعاب المرجانية في المناطق المحيطة نتيجة لزيادة تركيز المواد العالقة في المياه والتي أعاقت بدورها مناطق تغذية وتنفس الشعاب المرجانية وعملت على خنقها. ويقوم خيار البحر بدور بيئي مميز جدا في البيئة البحرية بسبب طريقته

تشكل عمليات الصيد الجائر التهديد الرئيسي لخيار البحر في الاقليم

في التغذية, حيث يتغذي علي المواد العضوية الموجودة في الرسوبيات بقاع البحر وهو مما يزيد عملية تدوير المغذيات في البحر وكذلك يحد من المحتوي البكتيري للقاع . وقد وجدت بعض الدراسات علاقات قوية بين اختفاء خيار البحر وزيادة المحتوي البكتيري في البحر.

كما يستخدم خيار البحر في دول جنوب شرق آسيا والصين كمصدر غذاء أو في الطب الشعبي (يعتقد السكان المحليين في قدرة على شفاء أمراض مثل البواسير والعقم بالإضافة إلي تقوية البصر). والطلب عليه في تزايد لارتباط صناعة صيد خيار البحر بنسق الصيد بكميات كبيرة من أماكن محدده ثم اختفاء تام للأنواع من هذه المناطق فيتحول التجار إلي مكان أخر. وهو ما يمثل خطر بيئي كبير علي موارد البحر الأحمر وخليج عدن.

إن الحفاظ علي الاتزان البيئي لموائل البحر الأحمر وخليج عدن هو الهدف الرئيسي للهيئة مع دعم التنمية المستدامة في دول الإقليم من خلال تنظيم عمليات الصيد وتوعية الصيادين حول مخاطر الصيد الجائر وآثاره السلبية علي البيئة والمجتمع.

إعداد خطة نطاقات الاستخدامات (zoning plan) لمحمية وادي الجمال - حماطه بجمهورية مصر العربية 2018

قامت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بإعداد وتحديث خطة نطاقات الاستخدامات لمحمية وادي الجمال- حماطة بجمهورية مصر العربية خلال العام 2018 وذلك من خلال مشروع الإدارة الإستراتيجية للبحر الأحمر وخليج عدن.

وتعتبر مرحلة التخطيط وإعداد خطط لإدارة المحمية الطبيعية البحرية من أهم واعقد المراحل في عملية إنشاء المحمية البحرية. حيث إن خطة الإدارة تتمحور على ثلاث محاور رئيسية يجب أن تشملهم مرحلة التخطيط والإدارة هي:

- المشاركة المجتمعية
- وإعداد مخطط نطاقات الاستخدامات (zoning plan)
- وتنمية واستدامة الموارد المالية.

خبراء المحميات بالبحر الأحمر أثناء دراسة خطة نطاقات الاستخدام

وتعنى خطة تحديد نطاقات الاستخدامات بتقسيم المحمية الطبيعية البحرية إلى نطاقات محددة لكل نطاق درجات متفاوتة من مستوى الحماية والاستخدام للموارد.

وتبرز أهمية إعداد وتطبيق خطة تحديد نطاقات الاستخدامات في المحميات ذات الاستخدامات المتعددة وخصوصا عندما يكون هناك تضارب واضح في أساليب ورؤى وطرق استخدام الموارد الطبيعية المتاحة بالمحمية. ودائما ما يعتبر الجزء الأهم من خطة نطاقات الاستخدامات هو تعريف وإخطار كافة المستخدمين والمهتمين بمنطقة وموارد المحمية بشكل مباشر أو من خلال ممثليهم بل وإعلام الجميع بوجود خطة تحديد نطاقات الاستخدامات تحت الإعداد للمحمية وجاري تجميع البيانات والآراء وأخذ

أمين عام الهيئة يسلم نسخة من مخطط نطاقات الاستخدام لرئيس قطاع حماية الطبيعية بوزارة البيئة

الملاحظات والتوجيهات والمعلومات المتعلقة بالموارد الطبيعية واستخداماتها داخل حدود المحمية وكان من المهم خلق قنوات اتصال مباشرة مع كبار المستخدمين والمنتفعين والتنفيذيين.

ولذلك قامت الهيئة وبناءا على طلب من وزارة البيئة بالتعاقد مع خبير دولي متخصص في عملية تخطيط وإدارة المحميات وذلك لتحديث خطة الإدارة وإعداد خطة نطاقات الاستخدامات لمحمية وادي الجمال-حماطه.

وقام فريق مكون من الهيئة والخبير الدولي والعديد من مدراء المحميات والمسؤولين في جهاز شؤون البيئة بتجميع البيانات والمعلومات وعمل استشارات ولجان استماع لكل المسؤولين والمنتفعين وأصحاب المصلحة والمجتمع المحلي داخل المحمية وأخذ رأيهم وتدوين ملاحظاتهم وتعليقاتهم على مسودة الخريطة وعلى مسودة خطة نطاقات الاستخدامات للمحمية أكثر من مرة وتعديل الخطة طبقا لهذه الملاحظات، وتم الانتهاء من إعداد الخطة بنهاية نوفمبر 2018 وذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة في وضع وتحديد مناطق الخطة وأسلوب الحماية والاستخدامات.

وخلال الورشة الختامية لمشروع الإدارة الإستراتيجية للبحر الأحمر وخليج عدن والتي عقدت بمدينة الغردقة خلال الفترة 17-19 ديسمبر 2018 قام سعادة الأمين العام للهيئة بتسليم نسخة مطبوعة من المسودة النهائية لخطة نطاقات الاستخدامات لمحمية وادي الجمال- حماطه إلى الدكتور / محمد سالم رئيس قطاع حماية الطبيعة بوزارة البيئة المصرية والذي يعتبر الجهة الإدارية التي تجيز وتعتمد مثل هذه الخطط وذلك في حضور محافظ البحر الأحمر وكذلك مندوب البنك الدولي.

مشاركة الهيئة في الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف لاتفاقية التنوع البيولوجي CBD-COP14 شرم الشيخ

شرم الشيخ: 17 **نوفمبر** 2018

شاركت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بوفد برئاسة أمينها العام في الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف لاتفاقية التنوع البيولوجي CBD-COP14 وتعتبر الهيئة عضو «مراقب» في مؤتمر الأطراف الخاص باتفاقية التنوع البيولوجي منذ العام 2014. ويعتبر مؤتمر الأطراف الخاص بالاتفاقية الملتقى الحكومي الخاص بالأطراف الموقعة على الاتفاقية (CBD-COP) والتي تتبنى القرارات المتعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاقية، وتدور المفاوضات داخله حول ثلاثة أهداف رئيسية هي

- حماية التنوع البيولوجي،
- الاستخدام المستدام لمكونات هذا التنوع،
- التقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.

وجاءت مشاركة الهيئة في هذا المؤتمر الدولي الهام والذي أقيم بمدينة شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية، 17-29 نوفمبر 2018 تحت عنوان « الاستثمار في التنوع البيولوجي من أجل صحة ورفاهية الإنسان وحماية الكوكب» وقام خبراء الهيئة خلال المؤتمر بالاجتماع مع سكرتارية الاتفاقية لعرض أنشطة الهيئة وإبراز دور الهيئة في حماية التنوع البيولوجي في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن، والتقى الفريق بالمجموعات العربية المشاركة في مؤتمر الأطراف أكثر من مرة، وأيضا شارك فريق الهيئة في العديد من الأنشطة الجانبية الخاصة بالمنظمات الدولية وكذلك الخاصة بدول الهيئة.

كما شاركت الهيئة في جناح المعارض من خلال إقامتها لمعرض يحتوي على جميع إصدارات الهيئة من مطبوعات وأفلام وثائقية وأنشطة خاصة بالحفاظ على بيئة وموارد البحر الأحمر وخليج عدن.

وفي ختام المؤتمر قامت الهيئة بعمل نشاط جانبي حول» مشاركة أصحاب المصلحة في إدارة المحميات البحرية وتحسين مستوى المعيشة للسكان المحليين داخل هذه المحميات» وشارك في تقديم العروض لهذا النشاط ممثلين من جميع دول الإقليم، كما شهد النشاط الجانبي ومعرض الهيئة إقبالاً كبيراً خصوصا من قبل المشاركين الناطقين باللغة العربية.

جانب من المشاركين في إحدى جلسات المؤتمر

النشاط الجانبي الذي نظمته الهيئة بالتعاون مع قطاع المحميات

خبراء من وزارة البيئة المصرية أثناء زيارتهم لمعرض الهيئة بحضور أمينها العام

التوعية والإعلام البيئي

أسبوع التوعية البيئية في بورتسودان

تولي الهيئة إهتماماً كبيراً بنشر الوعي البيئي بين الأطفال

الخبراء المشاركون في النشاط من ولاية البحر الأحمر بالسودان

بورتسودان: 14 **يناير** 2018

نظمت وزارة البيئة والموارد الطبيعية بجمهورية السودان بالتعاون مع الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في مدينة بورتسودان – جمهورية السودان –بحضور معالي وزير البيئة والموارد الطبيعية ووالي ولاية البحر الأحمر حفلاً جمع كبار المسؤولين في المحافظة وذلك لانطلاق فعاليات أسبوع التوعية البيئية الذي استمر خلال الفترة 14–17 يناير 2018.

وقد ضمت فعاليات الأسبوع المخَصص للتوعية البيئية أنشطة متنوعة مما يعكس حرص المسؤولين في الأجهزة الحكومية لتسخير كافة الوسائل والكفاءات الإعلامية المختلفة في ترسيخ مفهوم المحافظة على البيئة وتوعية المجتمع بذلك في جميع أنحاء جمهورية السودان.

الجلسة الافتتاحية

احتضنت أمانة ولاية البحر الأحمر الجلسة الافتتاحية حيث رَحب الأستاذ / محمد جمال الدين –الاعلامي المعروف بالتلفزيون القومي– بالسادة الضيوف والمشاركين ثم أعطى كلمة ألقاها نيابة عن الصحفيين المشاركين الأستاذ / مصطفى أبو العزائم – رئيس تحرير صحيفة الأخبار–أشار فيها بأن تطوير الإعلام البيئي يتطلب تدريب الصحفيين من جانب واعتماد خطط إعلامية من جانب آخر. ومن جانبه شَكر معالي/ صالح صلاح صالح – وزير البيئة والسياحة والحياة البرية بولاية البحر الأحمر الحضور وأكد استعداد وزارته للتعاون مع الإعلاميين في نشر الوعي البيئي البحري.

كما خاطب الحضور كل من الدكتور عبد الملك النعيم أحمد – الأكاديمي والمستشار الإعلامي بجامعة الخرطوم والدكتور/ نور الدّين أحمد عبد الله – الأمين العام للمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية –حيث أكدا ضرورة التنسيق بين الجهات ذات العلاقة حتى يكون هناك إعلام بيئي يجمع بين المهنية وحمل الرسالة الصحيحة علمياً.

واستعرض معالي الدكتور / حسن عبد القادر هلال – وزير البيئة والموارد الطبيعية لجمهورية السودان –أهمية الموارد البحرية لاقتصاد السودان وضرورة معرفة الإعلاميين بأهمية الحفاظ على الموارد البحرية، كما أكّد بأن الاعلام ليس شريكا في حمل همّ الوزارة فحسب بل إنها مسؤولة في المحافظة على البيئة عبر إعلام بيئي علمي ومتميز.

وفي الختام أكد الدكتور/ علي أحمد حامد – والي ولاية البحر الأحمر – «الإضرار بالبيئة خط أحمر، وأن الدولة لا تتهاون مع المفسدين فيها لأن المحافظة على البيئة من ضروريات الحياة لجمهورية السودان». ورَحب بمعالي الوزير والمشاركين من الخرطوم، وأكّد بأن «كل جهد إعلامي بيئي يصبو إلى الاستفادة من خيرات البحر مع المحافظة عليها فهو أمر مُرحب في ولاية البحر الأحمر».

الدورة التدريبية

جاءت فعاليات الورشة التدريبية الخاصة بتوعية الإعلاميين حول أهمية الموارد البحرية والساحلية في إطار تنفيذ استراتيجية الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والتي من مرتكزاتها تطوير وتسجيع الإعلامي البيئي في الإقليم ليدعم نشر الوعي في مجال حماية البيئة البحرية والساحلية.

التوعية حول البيئات البحرية في الإقليم
مقديشو – جمهورية الصومال الفيدرالية

مقديشو : 28 **أبريل** 2018

عقدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن وبالتعاون مع وزارة البيئة في جمهورية الصومال الفيديرالية ورشة عمل وطنية للتوعية حول البيئات البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن. وقد عقدت ورشة العمل في أحد فنادق مدينة مقديشو عاصمة جمهورية الصومال الفيديرالية خلال الفترة من يوم السبت 2018/04/28 وحتى يوم الأحد 2018/04/29م.

شارك في هذه الورشة وعلى عدة جلسات ما يزيد عن ثلاثون شخصاً (30) يمثلون عدة جهات حكومية وأصحاب المصلحة في جمهورية الصومال الفيديرالية منهم السادة أصحاب المعالي الوزراء (وزير التربية والتعليم (Dr. Abdirahman Aw Dahir) ووزير الشؤون العامة وإعادة البناء (Eng. Sodia Abdullahi Abdi) ونائب وزير الموانئ والنقل البحري (Mr. Osman Daalo)) والسادة أصحاب السعادة أعضاء البرلمان (Dr. abdullahi Godax Barre; Chairman of natural resources committee, Dr. Abdi Ali, Mr. Aden Ali, Mrs Qadro Ali & Dr. Farhia Munim Cali)) وسفير الصومال لغرب إفريقيا (Mr. Awliyo) وموظفون في وزارة البيئة في الجمهورية. وقد شملت الورشة على عدة محاضرات نظرية ألقاها خبراء الهيئة.

كما شملت الورشة على زيارة ميدانية لميناء مقديشو حيث تم الاجتماع مع مدير الميناء السيد أحمد محمد محمود وذلك يوم الأحد 2018/4/29م. خلال زيارة الميناء قام سعادة المدير بتقديم عرض عن الميناء وأنه تم حاليا إعداد مخطط شمولي جديد لتوسعته.

من ناحية أخرى يقوم الميناء بالمتابعة مع المنظمة البحرية الدولية ويجري العمل على مصادقة جمهورية الصومال الفيديرالية على بعض الاتفاقيات الدولية المنبثقة عن المنظمة.

وقد أشاد أصحاب المعالي الوزراء والسادة أعضاء البرلمان بالهيئة الإقليمية على ما بذلوه من جهود وعقد هذه الورشة وعلى الجهود التي تبذلها الهيئة في مجال المحافظة على البيئة البحرية والساحلية وحمايتها من التلوّث بمختلف أشكاله وأعربوا عن حرصهم ورغبتهم في توثيق التعاون مع الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

ورشة العمل التوعوية في مقديشو

خبراء الهيئة برفقة المسؤولين المحليين أثناء زيارة ميناء مقديشو

أهمية البيئة البحرية لخليج العقبة وسبل الحفاظ عليها

السادة المشاركين في ورشة العمل حول أهمية البيئة البحرية لخليج العقبة

العقبة: 5 **مارس** 2018

انطلاقـاً من نهج الهيئـة الإقليمية للمحافظة علـى بيئة البحر الأحمر وخليج عـدن (PERSGA) في العمل على المحافظة علـى بيئة البحر الأحمر وخليج عـدن، والمحافظة على المواطن البيئيـة المختلفة الموجودة بالإقليم، وتعزيز التنمية المسـتدامة فيـه، والعمل على رفع قدرات دول الإقليـم من أجل المحافظة على البيئة البحرية والسـاحلية، ونشر التوعية بالبيئة البحرية والساحلية وأهميتها، والتعاون مع المنظمات والهيئات والجهات الحكوميـة وغير الحكومية في هذا المجـال. وحيث تقوم الهيئة بتنفيـذ مشـروع الإدارة البيئيـة المتكاملة بتمويـل من مرفق البيئة العالمي وبالشـراكة مع البنك الدولي. وحيث تقدر الهيئة أهميـة رفع الوعي البيئي لدى العامة وأصحاب المصلحة وكافة القطاعات التي لها علاقة بالبيئة البحرية والسـاحلية مما يعزز القدرة على استدامة الموارد البحرية للأجيال القادمة. فقد عقدت الهيئة وبالتعاون مع سـلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ورشة عمل وطنية بعنوان "أهمية البيئة البحرية في العقبة وسبل حمايتها" وذلك في متنزه العقبة البحري التابع لسـلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة فـي مدينة العقبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وذلك خلال الفترة 5-2018/3/7م.

تم عقد الورشة تحت رعاية عطوفة مفوض شؤون البيئة والإقليم في سـلطة منطقة العقبة الاقتصاديـة الخاصة ونقطة الاتصال الوطنية للهيئة، عطوفة الأسـتاذ سـليمان النجادات وبحضور سـعادة الأستاذ عبدالله أبو عوالي المستشار البيئي في السلطة وبإشراف خبراء من "الهيئة".

وجاء انعقاد هذه الورشـة في إطار تنفيذ أنشطة مكون التوعية البيئية من برنامج "الهيئة". حيث شـارك في الورشة ممثلين عن الجهات التي لها علاقة بالبيئة البحرية والعمل البحري وأصحاب المصلحـة فـي المنطقة مثل الجمـارك، الهيئة البحرية، شـرطة السـياحة البيئية، الإدارة الملكية لحماية البيئـة، القوة البحرية الملكيـة، الدفاع المدنـي، قضاة محكمة العقبـة، دائرة الادعاء العام كما شـارك أيضـا مختبرات بن حيـان، الجمعية الملكية لحماية البيئـة البحرية ومتنزه العقبة البحري. وقد كان من أهم توصيات الورشة ما تقدم به أصحاب السعادة القضاة من تأكيد على ضرورة أن تقوم سـلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بتعديل نظام حمايـة البيئة لديها بما يتوافق مع التعديلات التي قامت بها السلطة لقانونها مؤخراً.

المنتدى التاسع للشباب العربي حول البيئة الساحلية بشرم الشيخ

مجموعة من الشباب العربي المشارك في المنتدى اللذين استفادوا من المحاضرات التوعوية التي قدمتها الهيئة

شرم الشيخ: 1 **أبريل** 2018

بنـاء على طلب من الاتحاد العربي للشـباب والبيئة وبإشـراف من جامعة الدول العربية وبالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسـكو) ووزارة الشـباب والرياضة بجمهورية مصر العربية شـاركت الهيئة الإقليمية للمحافظة علـى بيئة البحر الأحمر وخليج عدن «برسجا» في المنتدى التاسع للبيئة الساحلية والذي عقد تحت عنوان « التكيف مع آثار التغيرات المناخية على السواحل العربية «واستمر المنتدى على مدار خمسة أيام بالمدينة الشبابية بشرم الشيخ خلال الفترة من 1-5 أبريل 2018.

وشـارك في المنتدى أكثر من 200 فتاة وشـاب ممثلين عن الشباب العربي قدموا من 14 دولة عربية حيث شاركوا في ورش عمل وفعاليات هدفت لنشـر التوعية بالقضايا البيئية والتوعية حول كيفية التصدي لتلك القضايا، كما بحث المشـاركون من الخبراء أهمية الحفاظ على السـواحل العربية والاسـتغلال الأمثل لها مما يسـاعد علي تحقيق التنمية المستدامة.

وعقـدت هذه الدورة من المنتدى تحت عنـوان «التكيف مع التغيرات المناخية على السـواحل العربية» في إطار الاهتمام بتفاعل الشـباب العربي بمشـكلاته البيئية وقضايـا مجتمعاتهـم والتوعية بمخاطر التغيـرات المناخيـة وتأثيرها على البيئة السـاحلية والحياة البحرية وكيفية التكيف مع تلك المتغيرات.

كما تم مناقشة الإستراتيجية العربية الموحدة للعمل الشبابي البيئي فـي مجال البيئة السـاحلية وتفعيـل مجال التعـاون البيئي وتبادل الخبرات ووضع خطة للتغلب علي الآثار الناتجة من التغيرات المناخية على السـواحل العربية مع التعريف بالمخاطر التي تتعرض لها البيئة

البحرية، وأيضا تم عرض بعض التجارب العربية في مجال التكيف مـع آثار التغيـرات المناخية وبحث الإدارة المسـتدامة للمحميات البحريـة. و يعقد الإتحاد العربي للشـباب والبيئـة هذا المنتدى بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إسيسكو» والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن من خلال برنامج ثابت للتعاون، حيث عقدت اللقاءات السـابقة ما بين الغردقة وشرم الشيخ في مصر، وطرابلس بلبنان، والعقبة بالأردن، وبورسودان بالسودان.

وخلال المنتدى قدم ممثل الهيئـة ثلاثة محاضرات حول التغيرات المناخيـة وأثرها على سـواحل البحر الأحمـر وخليج عدن حيث اسـتعرض دور الشـعاب المرجانية فـي البحـر الأحمر ومدى اسـتجابتها لهذه التغيرات المناخيـة، وأيضا دور الموارد البحرية السـاحلية في عمليات التخفيف والتلطيف من أثار التغير المناخي عن طريق تخزين الكربون في التربة أو ما يعرف بالكربون الأزرق.

التعريف بدور المحميات وبأهمية السياحة البيئية في مصر أبريل 2018 - مرسى علم

تشكل المحميات أكثر من 15% من مساحة جمهورية مصر، وتحتضن موارد بيئية هائلة ويجب أن يراعى بعدين فى غاية الأهمية هما تطوير حقيقي يسهم بفعالية في جذب السائحين وكذلك وجود إعلام قوى قادر على الترويج لتلك المحميات وإبراز ما تتفرد به من تنوع هائل وتكوينات رائعة ومناظر خلابة ويدعم

بعض الكتاب والاعلاميين في جمهورية مصر العربية أثناء زيارة حقلية للمحمية البحرية

ذلك كله خطط للصيانة والحماية تستطيع أن تحافظ على هذا التراث الطبيعي المتميز بل وتنميته.

ومن هنا جاءت أهمية هذه الورشة التي عقدتها الهيئة حيث تسهم السياحة بصورة مباشرة في صون المناطق والموائل الحساسة من خلال مجموعة من الأنشطة ورفع الوعي بأهمية التنوع البيولوجي كمسارات لضمان الاستدامة الطويلة الأجل للسياحة، فعلى سبيل المثال تحقق سمكة القرش الواحدة 200 ألف دولار سنوياً من سياحة الغوص، وحيث أن متوسط عمرها يتراوح بين 20 و 40 سنة فإنها يمكن أن تحقق من 4 ـ 8 ملايين دولار في خلال حياتها، فى حين أن من يصطادها لن يحصل منها إلا على 120 دولارا على اقصى تقدير.

وقد هدفت الورشة إلى:

- تعريف كبار الكتاب والصحفيين بالمحميات الطبيعية والسياحة البيئية في مصر.
- تحديد دور الاعلام في دعم وتشجيع السياحة البيئية.
- القاء الضوء على التحديات التي تواجه السياحة البيئية في مصر والفرص المتاحة.
- الوصول لآليات للترويج الإعلامي لتطوير السياحة البيئية بالبحر الأحمر.
- عرض دور وزارة البيئة في دعم المحميات الطبيعية والتي تعتمد عليها السياحة البيئية في مصر .
- إلقاء الضوء على أطر التعاون بين وزارة البيئية والهيئة وإبراز جهود الهيئة في الحفاظ على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

وتضمنت الورشة الى جانب المحاضرات التثقيفية العديد من الزيارات الميدانية للمحميات البحرية شملت زيارة بريه بسيارات الدفع الرباعي التي وفرتها المحميات ورحلة بحرية لجزيرة حماطة وكانت هذه الزيارات الحقلية فرصه للسادة الإعلاميين لتوجيه الأسئلة لخبراء الهيئة وخبراء المحميات الطبيعية بهدف القاء المزيد من الضوء على أهمية المحميات والساحة البيئية.

وتأكيدا على نجاح هذه الورشة الهامة وقبل نهاية التدريب فقد شكل المسؤولين في وزارة البيئة فريق عمل على احد تطبيقات التواصل الاجتماعي قام من خلاله السادة كبار الكتاب والصحفيين بمشاركة مقالاتهم التي نشروها في الصحف المختلفة حول البيئة البحرية وأهميتها ودور المحميات البحرية في الحفاظ عليها. ولاتزال هذه المنصة الرقمية حتى وقت إصدار هذه النشرة الفصلية تخدم في عملية التواصل وتبادل الخبرات بين خبراء المحميات وخبراء وزارة البيئة من جانب وبين السادة الإعلاميين من جانب اخر.

جهود الهيئة لإعداد دراسة شاملة حول حالة البيئة في الصومال

جلسات النقاش مع الخبراء الوطنيين حول التقرير الذي أعدته الهيئة بخصوص الوضع الراهن للبيئة في الصومال

مقديشو: 16 يناير 2019

قامت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بإعداد دراسة حول حالة البيئة في الصومال وتم عقد ورشة عمل وطنية في العاصمة الصومالية مقديشو خلال الفترة 16–17 يناير 2019م وذلك بهدف استعراض نتائج تقرير حالة الإدارة البيئية في الصومال.

وكانت "الهيئة" قد ساهمت مع الحكومة الفيدرالية في الصومال في إعداد تقرير حول الوضع الإداري الراهن للبيئة في العاصمة والأقاليم المختلفة بهدف تحديد احتياجات رفع القدرات المؤسسية للجهات العاملة في مجال المحافظة على البيئة.

وقد شارك في ورشة استعراض نتائج التقرير الوزارات المعنية بالمحافظة على البيئة بحضور ممثلين من الوزارات المركزية مثل البيئة، والطاقة، والتخطيط، والتعليم، والنقل، بالإضافة إلى وزارات البيئة في الأقاليم: هيرشبيليه، أرض بونت، جالمودوج، جنوب غرب، جوبا لند وبنادر (العاصمة الفدرالية).

وخلال يومين قدم الخبير الدولي المكلف بإعداد التقرير نتائج المشاورات مع الجهات المشاركة حول ثلاثة محاور رئيسية.

- التكوين الإداري للوزرات البيئية في الأقاليم والمركز
- الموارد البشرية واللوجستية المتوفرة لدى الوزارات البيئية
- دور الوزارات المختلفة في حماية البيئة في الصومال

وفي الختام انقسم المشاركون إلى مجموعات عمل ثلاثة لإثراء التساؤلات الثلاثة المطروحة وتقديم المزيد من المقترحات لتحسين الإدارة البيئية في جمهورية الصومال الفيدرالية. وتجدر الإشارة إلى أن الصومال الفيدرالية تنظر باهتمام لهذا التقرير الذي سوف يساعد الحكومة في تحديد الخطوات المطلوبة في المستقبل لتحسين الأوضاع البيئية في الصومال.

الأنشطة الدولية وتوقيع مذكرات التفاهم

الاجتماع الثاني والسبعون للجنة حماية البيئة البحرية (MEPC72) المنبثقة عن المنظمة البحرية الدولية (IMO) لندن

لندن: 9 **أبريل** 2018

شـاركت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (PERSGA) ، فـي الاجتماع الثاني والسـبعون للجنـة حماية البيئة البحريـة (MEPC72) المنبثقة عن المنظمة البحرية الدولية وذلك في مقر المنظمـة البحرية (IMO) في مدينة لنـدن بالمملكة المتحدة خلال الفترة من 9-2018/4/13م.

تم خلال هذا الاجتماع مناقشة العديد من القضايا التي تهم البيئة بشـكل عام والبيئة البحرية بشكل خاص وما ينتج عن السفن من ملوثات تؤدي إلى الإضـرار بالبيئة وكيفة الحد من تلك الأضرار.

ومـن أبرز مـا تم اتخاذه من قـرارات في هـذا الاجتماع إقرار التعديلات على المرفق السـادس من اتفاقيـة ماربول والتعديلات على اتفاقية مياه الصابورة (الاتزان من السـفن) وتبني مسـودة اسـتراتيجية المنظمة البحرية للحد من انبعاثـات الغازات الدفيئة (Green House Gases (GHG)) من السـفن والتي تدعو لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسـبة 50% عما كانت عليه في العـام 2008 وذلك بحلول العام 2050م بالإضافة إلى العديد من المواضيع الأخرى.

كما قدم سـعادة الأمين العام للهيئة مداخلة باسم الهيئة الاقليمية تحت البند 12/72 من جدول أعمال اللجنة. استعرض فيها الشراكة الممتدة مـا بين الهيئة الإقليمية للمحافظة علـى بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والمنظمة البحرية الدوليـة وما حققته من إنجازات تخدم البيئة البحرية والساحلية في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن والذي يُعتبر ممر ملاحي

هـام تَعبُر مـن خلاله أكثر من 10% من التجـارة العالمية، وهو في نفس الوقت يعتبر من أنظف بحار العالم ويحتوي على تنوع بيولوجي فريد وأنواع من الأحياء البحرية لاتوجد في سـواه من بحار العالم. كما أشـاد بتجربة الهيئة مع برنامج التعاون التقني ITCP الذي تنفذه المنظمة البحرية الدولية IMO وما تم تنفيذه خلالها من أنشـطة ناجحة في بناء القدرات والتعريف بالجوانب الفنية والقانونية للاتفاقيات الصادرة عن المنظمة، مما كان له الأثر الواضـح في انضمام عدد من دول الإقليم لهـذه الاتفاقيات والبدء الفعلي في تطبيقها.

كمـا عقدت الهيئة على هامش هذا الاجتماع اجتماعاً مع المدير الجديد لبرنامج التعاون التقني السيد وليم عزو وعدد من زملائه في المنظمة البحرية الدولية وتم بحث الأنشـطة المستقبلية التي يمكن أن تنفذها الهيئة بالتعاون مع المنظمة وتم إقرار تنفيذ ورشة عمل إقليمية تتعلق باتفاقية ماربول ورقابة دولة الميناء عليها.

توقيع مذكرة تفاهم مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO

فينا 27 **نوفمبر** 2018

وقعـت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ممثلة في أمينها العام مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ممثلة في مديرها العام السيد لي يونج مذكرة للتفاهم

وقـد تم توقيع الاتفاقيـة في مقر منظمة الأمم المتحـدة للتنمية الصناعية في العاصمة النمسـاوية فينا ، ومن المتوقع أن تشهد الشراكة مع المنظمة توسـعاً كبيراً في المسـتقبل القريب، حيث يتواصل فريق خبراء من الهيئة والمنظمـة حالياً لتطوير مشـروعي شـراكة في مجالات المدن السـاحلية والمناطق الصناعية المسـتدامة، ودعم القدرات لتنفيذ اتفاقية ميناماتا حول الزئبق في الإقليم.

تعزيز مهارات التفاوض في المفاوضات البيئة متعددة الأطراف في جمهورية جيبوتي

جيبوتي: أبريل 2018

افتتح سعادة الاستاذ ديني عبد الله عمر، الأمين العام لوزارة الإسكان والتعمير والبيئة ، ورشة العمل الوطنية حول مهارات التفاوض في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف والتى نظمتها الوزارة بالتعاون مع الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن خلال الفترة من 22 إلى 24 أبريل 2018م بقصر الشعب بمدينة جيبوتي. وحضر الإفتتاح سعادة حسين ريراش ربلة مدير ادارة البيئة وبعض مديري الإدارات بالوزارة .

تم عقد محاضرات الورشة باللغة الفرنسية وبمشاركة عدد من خبراء العمل البيئى والاستشاريين من الهيئة وجمهورية جيبوتي وقد حضر أكثر من 25 مشاركا من مختلف الوزارت السيادية والهيئات والمنظمات الاهلية العاملة في مجال حماية البيئة.

وتناولت فعاليات الورشة احد المواضيع الهامة في جهود الادارة البيئية حيث ان المحافظة على البيئة وتبني نهج التنمية المستدامة اصبح مطلبا دوليا وهدفا جماعيا لا يمكن التخلي عنه في ظل التلوث والتدهور في النظام البيئي العالمي. وقدم السيدان/ حسين ريراش ربيلة وإدريس محمد من جمهورية جيبوتي من خلال عدة محاضرات خبراتهم في مجال التفاوض الدولي متعدد الأطراف خاصة أتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع الحيوي من خلال عرض آليات التفاوض وطرقه والتى اعقبها كثيرا من المناقشات من المشاركين والتى اجاب عليها المحاضرون.

وقد ركزت الدورة التدريبية على الاسهام في تعزيز قدرات المشاركين من خلال استخدام "محاكيات" لجو التفاوض وتتضمن المشاركة في لعب الادوار الحقيقية والتمرينات العملية لتعزيز القدرات التفاوضية من خلال القيام بكتابة نصوص ثلاث اتفاقيات جرى النقاش والحوار المكثف حولها بين المشاركين في الورشة. كما تناولت الدورة التدريبية سلسلة من المحاضرات التى قدمها الاستشاريون من الهيئة حول تاريخ تطور الدبلوماسية البيئية متعددة الأطراف وتم من خلالها عمل تحليل عميق لكافة السياسات خاصة في مجال التغير المناخي وعمليات وآليات التفاوض وآخر المستجدات بعد توقيع إتفاقية باريس والانتقال لمرحلة التنفيذ في السنوات القادمة.

وفد الهيئة مع الخبراء الوطنيون من جيبوتي في اليوم الأول من ورشة التدريب الوطنية حول تعزيز مهارات التفاوض في المفاوضات البيئية متعددة الاطراف في جيبوتي

أمين عام الهيئة أثناء كلمته للمؤتمر التي أكد فيها على استعداد الهيئة للمساهمة ولبذل كل الجهود الممكنه لتنسيق ودعم تنفيذ الأنشطة الخاصة بعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة.

عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (2021-2030)

شاركت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، في اجتماع اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات (IOC) التابعة لليونسكو الخاص بمساهمة المنظمات في التخطيط والتحضير للأنشطة التي ترغب في تنفيذها خلال عقد الأمم المتحدة لعلوم البحار من أجل التنمية المستدامة (2021–2030)، والذي عقد في العاصمة الفرنسية باريس – في بداية يوليو 2018م

وقد اعلنت الأمم المتحدة عن العقد الدولي لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (2021–2030) لتعبئة جهود المجتمع العلمي، وواضعي السياسات، والشركات والمجتمع المدني حول برنامج مشترك للبحوث والابتكار التكنولوجي.

وسيساعد العقد الدولي لعلوم المحيطات على تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة والمعني بصون واستخدام المحيطات والبحار والموارد البحرية على نحو مستدام.

وقد هدف هذا الاجتماع الى وضع خارطة طريق لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، والذي يهدف الى توفير المعرفة العلمية وتعزيز البنى التحتية والشراكات المطلوبة من أجل التنمية المستدامة للمحيط، وكذلك توفير بيانات ومعلومات عن علوم المحيطات لتوجيه السياسات من أجل محيط جيد الأداء لدعم جميع أهداف التنمية المستدامة المدرجة في جدول أعمال 2030.

وأشار الأمين العام للهيئة الإقليمية أ.د زياد أبوغرارة في كلمته التي ألقاها في الاجتماع إلى استعداد الهيئة للمساهمة والمشاركة وتقديم كل الدعم الممكن في تنسيق وتنفيذ الأنشطة والخطط الخاصة بعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن.

تأطير استراتيجية حوكمة المحيطات في افريقيا
(دار السلام) يوليو 2018

بدعوة من منظمة الامم المتحدة للبيئة وكلية علوم البحار بجامعة دار السلام – تنزانيا عقدت ورشة عمل بمدينة زنزبار في الفترة من 23 الى 26 يوليو بغرض وضع اطر لاستراتيجية حوكمة المحيطات الافريقية.

وقد حضر فعاليات الورشة مندوبين من اتفاقية برشلونة للبحر المتوسط واتفاقية ابيدجان لدول المحيط الاطلسي واتفاقية نيروبي لدول المحيط الهندي واتفاقية جدة لدول البحر الأحمر وخليج عدن. كما حضر فريق من الادارة القانونية لمنظمة الامم المتحدة للبيئة والمكتب الاقليمي في افريقيا للمعهد العالمي للمحيطات وفريق من المحاضرين بكلية علوم البحار بجامعة تنزانيا.

بدأت فعاليات الورشة بتقديم من برنامج الامم المتحدة للبيئة عن أهداف الورشة والتي ترمي إلى مناقشة افكار تؤدي إلى تأطير استراتيجية لحوكمة المحيطات الافريقية في السنوات القادمة لرفعها لمجلس وزراء البيئة الافارقة في اجتماعه القادم في يونيو 2019م واذا تم التوافق حولها سيتم رفعها لاجتماع رؤساء الدول الافريقية لاعتمادها.

استمع المشاركون إلى العروض المقدمة من مندوبي البحار الاقليمية وهم اتفاقية برشلونة للبحر المتوسط واتفاقية ابيدجان للمحيط الأطلسي واتفاقية نيروبي لدول المحيط الهندي واتفاقية جدة لدول البحر الأحمر وخليج عدن. وقد قدمت الهيئة في الاجتماع في العرض المخصص لها شرحا مفصلا للأطر القانونية لاتفاقية جدة 1982م والبروتوكولات التي اصدرتها الهيئة الاقليمية و اليات الحوكمة في المحافظة على البيئة البحرية في اقليم البحر الأحمر وخليج عدن.

كما قدمت الهيئة في سياق العرض تجربتها في إدارة المحميات البحرية والمحافظة على النظام البيئي من خلال الانشطة ومشاريع أرض الواقع الذي تقوم به في دول الاقليم. كما قدمت تحليلا لاهم الفجوات في الية التعاون بين البحار الاقليمية في افريقيا وأهمية التعاون لسد هذه الثغرات للمحافظة على البيئة في هذا المجال الحيوي.

وبعد ذلك توزع المشاركون إلى 4 فرق للعمل على تحليل الفجوات الحرجة في حوكمة المحيطات الأفريقية وقد خلصت فرق العمل للآتي:

- تشظي الاتفاقيات وعدم ملائمة التنسيق والربط الكافي بين بعضها البعض.
- ضعف الإرادة السياسية وعدم وجود الاعتراف الواضح داخل القارة بأن آلية البحار الاقليمية هي الأداة المناسبة لحوكمةالمحيطات في أفريقيا.
- عدم الاعتراف الكافي بمبدأ إدارة النظام البيئي علي المستوي الاقليمي كأداة فعالة لحوكمة المحيطات في أفريقيا وكموجه للاستثمارات المستدامة – الاقتصاد الأزرق.
- عدم ملائمة الترجمة الكاملة للاتفاقيات الاقليمية وانزالها في الاطار الوطني فيما يخص علاقتها بالتخطيط والسياسات والتقيد بالتنفيذ وادارة الموازنة.
- عدم توفر آلية متماسكة لتوجيه الاستثمارات المرتبطة بالمحيطات الافريقية.
- عدم ملائمة انظمة الارتباط والتعاون مع المحيطات الأخرى.
- عدم توفر المنتدي المناسب للتلاقي والتنسيق بين البحار الاقليمية الافريقية.
- ضعف البيانات أو عدم وجود بروتوكولات للمشاركة في البيانات بين البحار الافريقية.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

مشاركات دولية بشأن النفايات البحرية المبعثرة

الاجتماع الدولي الأول لمجموعة الخبراء حول النفايات البحرية المبعثرة. نيروبي، كينيا، 29 أبريل – 1 مايو 2018.

شاركت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في الإجتماع الدولي الأول لمجموعة الخبراء حول النفايات البحرية المبعثرة التابع للأمم المتحدة للبيئة، والذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيروبي بجمهورية كينيا، في الفترة 29 أبريل – 1 مايو 2018.

وكان يهدف هذا الإجتماع إلى طرح ومناقشة تدابير وإجراءات مختلفة مقترحة تسعى إلى حماية البيئة البحرية من النفايات البحرية المبعثرة والميكروبلاستيك على المستوى الدولي، والإقليمي والوطني. وقد قامت دول وجهات دولية وإقليمية، منها الهيئة الإقليمية، ومنظمات غير حكومية بإعداد هذه الإجرات المقترحة قبل انعقاد الإجتماع بناءاً على طلب مكتب الأمم المتحدة للبيئة.

الإجتماع الثالث لبرنامج التعاون الإقليمي حول النفايات البحرية المبعثرة في البحر الأبيض المتوسط. أزمير، تركيا، 11–14 أكتوبر 2018.

بناءا على دعوة وُجهت للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن للمشاركة في مجال إدارة النفايات البحرية المبعثرة فقد شاركت الهيئة الإقليمية في الإجتماع الثالث لبرنامج التعاون الإقليمي حول النفايات البحرية المبعثرة التابع لإتفاقية برشلونة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط في مدينة أزمير بجمورية تركيا، في الفترة 11–14 أكتوبر 2018م.

وخلال الإجتماع تم استعراض الأنشطة التي تم انجازها و الفعاليات المستقبلية لإدارة النفايات البحرية المبعثرة في البحر الأبيض المتوسط من قبل الخبراء وجهات معنية تابعة لإتفاقية برشلونة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وبناءاً على طلب سكرتارية إتفاقية برشلونة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط فقد أستعرض ممثل الهيئة الإقليمية والمسنق الإقليمي لبرنامج النفايات البحرية المبعثرة خبرة الهيئة وأنشطتها في مجال إدارة النفايات البجرية، بما في ذلك خطة العمل الإقليمية للإدارة المستدامة للنفايات المبعثرة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن، خلال الإجتماع. أتت الدعوة والمشاركة في هذا الإجتماع كمبادرة لتوطيد التعاون في مجال تبادل الخبرات والدروس المستفادة في مجال إدارة النفايات البحرية المبعثرة.

الإجتماع الحكومي العالمي الرابع لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. بالي، أندونسيا، 31 أكتوبر– 1 نوفمبر 2018.

شاركت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في الإجتماع الحكومي الرابع العالمي لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية ((GPA، والتابع للأمم المتحدة للبيئة، والذي عقد في جزيرة بالي بجمهورية أندونيسية، في القترة 31 أكتوبر – 1 نوفمبر 2018م.

وكان الغرض من الإجتماع هو استعراض الأنشطة الذي نفذها برنامج العمل العالمي GPA في الأربعة أعوام الماضية وكذلك عرض ومناقشة أقتراحات لتطوير البرنامج في المستقبل. وتضمنت هذه الأنشطة مشروع إعداد وإصدار وثيقة خطة العمل الإقليمية لإدارة المستدامة للنفايات البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن، والذي تم تنفيذه بالتعاون والتنسيق مع الهيئة الإقليمية. الجدير بالذكر بأن هذا الأجتماع يتم تنظيمه كل أربعة أعوام ويدعو إليه الدول وجهات دولية وأقليمية ومنظمات غير حكومية.

الاجتماع الدولي الثاني لمجموعة الخبراء حول النفايات البحرية المبعثرة والميكروبلاستيك. جنيف، سويسرا، 2–6 ديسمبر 2018.

شاركت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في الإجتماع الدولي الثاني لمجموعة الخبراء حول النفايات البحرية المبعثرة، والذي عقد في مقر الأمم المتحدة في جنيف بسويسرا، في الفترة 2–6 ديسمبر 2018 والذي يلي الإجتماع السابق (الأول) والذي عقد في نيروبي بكينيا في الفترة 29 أبريل إلى1– مايو 2018م .

وكان الغرض من هذا الإجتماع الثاني هو مناقشة وتحديد أولويات الأجراءات التي ممكن أن تتخذ لأجل إدارة النفايات البحرية المبعثرة على المدى القريب والمدى البعيد. حيث تم تقسيم المشاركين في الإجتماع إلى مجموعات لمناقشة أولويات هذه الأجراءت. من ضمن هذه الإجراءات تم أقتراح أمور قانونية تسعى إلى التقليل من أستخدام الأكياس البلاستيك على المستوى الدولي، واخرى برامج وخطط عمل بيئية و توعوية تسعى إلى حماية البيئة البحرية من النفايات على المستوى الدولي، أو الإقليمي أو الوطني.

تعزيز تبادل المعرفة بين الجهات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م في جمهورية جيبوتي

عقـدت الورشـة الوطنية الخاصة بتبـادل المعرفة بين الجهـات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة في جمهوريـة جيبوتي في الفترة من 2 – 4 أكتوبر 2018 بحضور معالي وزير الإسـكان والتعمير والبيئة الأسـتاذ موسـي محمد أحمد كما حضرها أكثر من 45 مشـاركا من مختلف الإدارات الحكومية المختلفة لتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة 2016–2030م. وهـي احد المواضيع الهامة في جهـود الادارة البيئية من خلال تبني «نهج التنمية المسـتدامة» والذي اصبح مطلبا دوليا وهدفا للدول والمجتمعات الانسـانية.

لقد صـارت التنمية المسـتدامة مصطلحا أُمميا تتبنـاه منظمة الأمم المتحدة ويهدف إلي تطوير موارد الدول الطبيعية والبشرية، وتجويد التعاطي الاقتصادي – الاجتماعي معها، شـريطة أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة بها.

وجاء عقد هذه الورشة الوطنية في جمهورية جيبوتي في إطـار جهود الهيئـة الإقليمية للمحافظـة علي بيئة البحـر الأحمر وخليج عدن لبنـاء القدرات في الدول من أجل إتباع «نهج التنمية المسـتدامة» لاسـتحداث أنماط مؤسسـية جديدة علي أسـاس تحقيق الأهداف السبعة عشر والموزعة علي 169 مؤشـرا أو غاية يمكـن تحقيقها حتى العام 2030م. وهي تشمل من ضمن القضاء على الفقر والجوع وتحسين الصحة والتعليم، وجعل المدن أكثر اسـتدامة، ومكافحة تغيـر المناخ، وحماية البيئة في المحيطات والغابات.

إجتماع خبراء الهيئة مع معالي وزير البيئة في جيبوتي

ويمكن تلخيص نتائج هذه الورشة الوطنية في الآتي:

- عملت علـي ترفيع وتطوير مهارات المشـاركين في معرفة أهداف التنمية المسـتدامة ومؤشراتها كما في أجندة التنمية المستدامة 2030م ؛
- قدمت المعارف اللازمـة لتحليل طرق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على ضوء اهداف أجندة 2030م ومؤشـراتها وتحديد العوائق والتحديات والفرص لتطوير النموذج التنموي السائد ؛
- عملت علي نشـر الوعي الخـاص بمبادئ وأهـداف أجنـدة التنمية المسـتدامة 2030م والتعرف على ادوات وطرق دمجها في سياسـات التنمية الوطنية ؛
- أرسـت قواعد المشـاركة المعرفية وتبـادل الخبرات بين المشاركين في فعاليات الورشـة والتى نتج عنها اقتراحات وتوصيات ستفيد متخذي القرار في السياسة الوطنية كما ستساعد علي تطوير وتحسين خطط العمل المستقبلية.

توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (PERSGA)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UN Environment)

جدة: 16 **أكتوبر** 2018

في يوم الثلاثاء 7 صفر 1440هـ الموافق 16 أكتوبر 2018م تم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون المشترك بين الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (PERSGA)، والأمم المتحدة للبيئة (UN Environment). وقد وقع عن الهيئة الإقليمية الأمين العام للهيئة، الأستاذ الدكتور زياد بن حمزة أبو غرارة، وعن جانب الأمم المتحدة للبيئة الممثل الإقليمي للأمم المتحدة للبيئة ومدير مكتب غرب آسيا، السيد سامي ديماسي. حيث جرى توقيع هذه المذكرة في المقر الرئيسي للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية تهدف هذه المذكرة إلى تعزيز التعاون الفني بين الجانبين في مجال حماية البيئة البحرية.

وقد اتفق الطرفان على الشراكة فيما بينها في عدد من المجالات التي تتعلق بالشأن البيئي منها:

- الإدارة المستندة على النهج البيئي،
- التأقلم مع ظاهرة التغير المناخي والكربون الأزرق،
- التقييم الاقتصادي للنظم البيئية البحرية،
- التحكم في تلوث البيئة البحرية من المصادر البرية،
- النفايات البحرية المبعثرة والمشاركة في حملات البحار النظيفة،
- والتنوع الحيوي وغيرها من المواضيع والمستجدات التي تخدم حماية البيئة البحرية وتحافظ على استدامة مواردها البيئية الهامة والفريدة والتي تمتاز بها البيئة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن.

أمين عام الهيئة مع السيد سامي ديماسي مدير مكتب غرب اسيا والمدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد توقيع مذكرة التفاهم

وبهذه المناسبة قدم الأمين العام للهيئة، الشكر لدولة المقر، المملكة العربية السعودية على دورها الإقليمي الرائد في حماية البيئة البحرية ودعمها المتواصل للهيئة الإقليمية منذ إنشائها في العام 1995م وهو ما مكن الهيئة من الاستمرار في جهودها الإقليمية للمحافظة على البيئة البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن وما شهدته من توسع كبير في أنشطتها في الدول الأعضاء وبناء الشراكات مع المنظمات الدولية ومنها المذكرة التي تم توقيعها هذا اليوم مع الأمم المتحدة للبيئة بما يخدم المحافظة على البيئة البحرية في الإقليم.

المشاركة في ورشة عمل مستقبل التنوع الحيوي في البحر الأحمر في "جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية" بجدة

جده: 22 **أكتوبر** 2018م

بدعوة من جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية شاركت الهيئة في ورشة العمل الدولية حول مستقبل التنوع الحيوي والتي عقدت في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية KAUST في مدينة ثول بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 22-2018/10/25. وشارك في هذه الورشة ما يزيد عن مائة باحث من مختلف أرجاء العالم قدموا خلالها عدد من المحاضرات حول المستجدات في التنوع الحيوي ومن أهمها تصنيف الكائنات البحرية من خلال استخدام الشفرة الوراثية (eDNA) والتي تبين من خلالها أن العديد من الكائنات التي كان يعتقد أنها أجناس مختلفة بسبب اختلاف شكلها وما هي إلا جنس واحد. كما أكد المشاركون على أهمية تعريف الكائنات الخفية (الغير ظاهرة في بيئة المرجان الغير مرئية) نظراً لما لها من أهمية في البيئة البحرية.

هذا وقد قدم ممثل الهيئة محاضرة عن الهيئة الإقليمية ودورها الإقليمي في حماية التنوع الحيوي والبيئة البحرية في إقليم البحر الأحمر ودورها في نشر الوعي البيئي وإعداد الأدلة الاسترشادية المختلفة التي تساعد الباحثين في تقييم حالة البيئة في البحر الأحمر وخليج عدن.

كما كانت هذه الورشة مفيدة من حيث بحث سبل التعاون ما بين الهيئة الإقليمية والعديد من الجهات المشاركة في الورشة وعلى رأسها مؤسسة خالد بن سلطان وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية وعدد من الجامعات ومراكز البحث المختلفة في الإقليم ومنها الجامعة الأردنية في العقبة وجامعة البحر الأحمر في بورتسودان.

مشاركة الهيئة في مؤتمر المحيطات الواسعة ومؤتمر المياه الدولية التاسع في مراكش بالمغرب 2018

مراكش: نوفمبر 2018

شـــاركت الهيئة مـــن خلال مشـــروع الإدارة الاســـتراتيجية للنظام الايكولوجـــي بنهـــج النظام البيئي SEM في الاجتماع التشـــاوري العشـــرين للنظم الايكولوجية البحريـــة الكبيرة LME meeting والـــذي عقد يومي 3 و 4 نوفمبر 2018 بمدينة مراكش بالمغرب كما شـــاركت في المؤتمر العالمي التاسع للمياه IWC9 والذي عقد على مـــدار أربعة أيام في الفترة مـــن 5–8 نوفمبر 2018 بمتحف المياه في مدينة مراكش..

وقد هدف المؤتمر الى توفير منتدى عالمي لقادة والعاملين في المشاريع البحرية والساحلية الممولة من مرفق البيئة العالمي GEF بحيث يعمل كمنصة لتبـــادل الخبرات والدروس فـــي الإدارة والتطبيقات العلمية والعملية وحكومة المشاريع الايكولوجية العابرة للحدود.

كمـــا يســـاهم المؤتمر أيضا في تعزيز شـــراكة النظـــم الايكولوجية البحرية الكبيرة LME من خلال الربط بين الخبراء المســـؤولين عن الموائل والســـواحل والتنوع الاحيائي والتاقلم مع تاثيرات التغيرات المناخية في هذا الاجتماع.

ويتمثل الهدف من مشروع IWC في تيسير التعلم وتبادل الخبرات عبر مختلـــف القطاعات بشـــأن مرفق البيئة العالمي. وهم يســـعون جاهدين إلى الحصول على المشـــورة الفنيـــة من مرفق البيئة العالمي في قضايا البيئة والمســـاعدة في بناء قدرات المشاركين في المجالات

صوره تذكارية للمشاركين في مؤتمر المياه الدولية

الإدارية والتقنية الرئيســـية. ويتيح المشروع فرصه للمشاركين في المؤتمر في ابراز التقدم الذي تم إحرازه في مشاريعهم. وعقدت المؤتمرات الثماني الســـابقة فـــي ، وبربادوس ، وكرواتيا ، وأســـتراليا ، وجنـــوب أفريقيا ، والبرازيل ، والصين ، والمجر.

وقد عقد هذا المؤتمر الدولي IWC9 بمشاركة اكثر من 300 مشاركاً من مديري مشـــاريع مرفق البيئة العالمية وممثلي البلدان المستفيدة والمنظمات غيـــر الحكومية ومؤسســـات الإدارة عبر الحـــدود ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص في مراكش، المغرب، في الفترة من 5–8 نوفمبر 2018. حيث مثل هؤلاء 84 مشروعاً نشيطا في مرفق البيئة العالمي، و80 بلداً.

المشاركون في مؤتمر المحيطات الواسعة في متحف المياه بمدينة مراكش

الاجتماع الإقليمي الثاني لشبكة مشروعات مرفق البيئة العالمي في إفريقيا داكار السنغال

داكار: 3 **سبتمبر** 2018

شـــاركت الهيئة الإقليمية للمحافظة علـــى بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ضمن أنشـــطة مشـــروع الإدارة الاســـتراتيجية بنهج النظام البيئي SEM Project في الاجتماع الثاني لشـــبكة مشـــروعات مرفـــق البيئة العالمي في إفريقيا المنعقد في داكار خلال الفترة –03 07 سبتمبر 2018

وقد تناولت أهداف وأنشـــطة الاجتماع الســـنوي الثاني للشـــبكة الإقليميـــة الأفريقيـــة، والـــذي نظمتـــه كل مـــن GEF LME:IW LEARN و اللجنـــة الدولية لعلـــوم المحيطات IOC–UNESCO الفرعيـــة لأفريقيا والـــدول الجزرية المتاخمـــة (IOC–AFRICA) موضوعات مختلفة مثل تقييم حالة الشبكة الإقليمية؛ والتوأمة وفرص التعاون بين المشـــاريع التي يقدمها مرفق البيئة العالمية؛ وتعزيز بيئة مشاركة القطاع الخاص في المشروعات؛ وإدارة المعلومات والإدارة المستندة على الأسس العلمية؛ وتبادل الخبرات وكيفية تكرار أفضل الممارسات في القارة. كما تضمنت أنشطة الاجتماع حلقات لتعزيز القدرات في مجالات الحوكمـــة البيئية للبحار والتقييم الاقتصادي للنظم البيئية الساحلية والبحرية، وذلك من خلال عرض الموضوعات المتجددة وأدلة استرشـــاديه متخصصة تم إصدارها حديثاً بجانب تجارب علـــى أرض الواقع تم تنفيذها من خلال مشـــروعات مرفق البيئة العالمي.

وقد أتاحت المشاركة فرصة عرض تجربة الهيئة والدروس المستفادة مـــن خلال تقديم عـــروض خاصة حـــول جهود الهيئة فـــي الإدارة المســـتندة على الأسس العلمية ودراسات حالات لأفضل الممارسات في البحر الأحمر وخليج عدن؛ وجهود دعم تطوير أطر السياســـات لحكومة البيئات الساحلية والبحرية. كما أسهمت المشاركة في تعزيز التعاون مـــع شـــبكة GEF LME: LEARN لتبادل التجارب والخبرات ونتائج مشـــروعات الهيئة، والدروس المستفادة وقصص النجاح على المستوى الإقليمي والدولي.

اختتام مشروع الإدارة الاستراتيجية

رئيس جهاز شؤون البيئة المصري وأمين عام الهيئة أثناء افتتاح الورشة

أمين عام الهيئة وسعادة محافظ البحر الأحمر بجمهورية مصر العربية أثناء تكريم ممثلين من المجتمع المحلي على جهودهم في المشروع

الغردقة: 3 **سبتمبر** 2018

افتتح سعادة أمين عام الهيئة والسيد رئيس جهاز شؤون البيئة بجمهورية مصر العربية الورشة الختامية لمشروع الادارة الاستراتيجية بمنهج النظام البيئي للبحر الأحمر وخليج عدن وذلك بمدينة الغردقة. وهو المشروع الممول من مرفق البيئة العالمي والذي نفذته الهيئة في الإقليم تحت إشراف وتعاون من البنك الدولي.

وقد تم ذلك بحضور وفود من خبراء البيئة بالاقليم وعدد كبير من أفراد وقادة المجتمع المحلي بالمحميات اللذين استفادت مجتمعاتهم من أنشطة المشروع.

وقد حقق المشروع إنجازات عديده منها تطوير خطط ادارة محمية وادي الجمال بمصر وعمل نطاقات استخدام لها وكذلك خطط ادارة محمية دونقوناب بالسودان.

كما تم من خلال المشروع تأسيس عدد 12 مشروع فرعي هدفت إلى تنويع مصادر الدخل للمجتمعات الساحلية داخل نطاق المحميات مما سيؤدي إلى تخفيف الضغوط على البيئة الساحلية والبحرية بشكل كبير.

كما تم من خلال المشروع التوسع في استخدام الطاقة الشمسية بشكل كبير داخل المحميات البحرية التي استهدفها المشروع وكذلك تم اعلان محمية دونقوناب كموقع تراث طبيعي في قائمة اليونسكو إضافة إلى تحويل قرية القلعان الى قرية نموذجية لتدريب كوادر المحميات في شبكة المحميات على مستوى الاقليم.

وفي أثناء الورشة عبر السيد (إينوس إيسكوري) وهو منسق المشروع من جانب البنك الدولي كجهة مشرفة على المشروع عن سعادته البالغة بما تحقق من إنجازات على أرض الواقع سيترتب عليها تغيير كبير في كفاءة إدارة المحميات في الإقليم. وأكد على إستثمار هذه النجاحات بما يساعد في حصول الهيئة على المزيد من المشروعات.

وفي اليوم الأخير للورشة قام سيادة اللواء أحمد عبد الله، محافظ البحر الأحمر، بجمهورية مصر العربية بزيارة مقر الاجتماع ووجه كلمة للسادة الحضور أكد فيها على أهمية التعاون الإقليمي للحفاظ على البيئة البحرية وركز على دور الهيئة الإقليمية في هذا المجال وأشاد بما تحقق من إنجاز على الأرض حيث سبق وأن قام سيادته بافتتاح عدد من هذه المشاريع بنفسه خلال فترة عمل المشروع. كما وجه الشكر والتحية للخبراء العاملين في مجال الحفاظ على البيئة البحرية من الإقليم.

وقبل اختتام أعمال الورشة قام سيادة اللواء أحمد عبد الله وأمين عام الهيئة بتوزيع عدد من الدروع التذكارية على عدد من الخبراء وممثلي المجتمع المحلي على مستوى الإقليم. كتعبير عن التقدير لما بذلوه من جهود أثناء فترة عمل المشروع.

صورة تذكارية للمشاركين في الورشة الختامية

نماذج من قصص نجاح مشروع الادارة الاستراتيجية بنهج النظام البيئي SEM

مجموعة من الصيادين في اجتماع مع خبراء الهيئة ومسؤولين من وزارة الاسكان والتعمير والبيئة في داخل الاستراحة

تعمل كل المرافق في الاستراحة بالطاقة الشمسية حيث تحتوى على لمبات إضاءة و مراوح هوائية في السقف وجهاز تلفزيون

إنشاء استراحه للصيادين على جزيرة موشى في جيبوتي

تمكين الصيادين وإشراكهم
في عمليات رصد ومراقبة البيئة والثروة السمكية في جيبوتي

يعد الصيد عنصراً هاماً ومصدراً أساسياً للدخل بالنسبة للاقتصاد في جيبوتي وبناء عليه فقد قام مشروع الإدارة الاستراتيجية المستندة إلى النظام الإيكولوجي في البحر الأحمر وخليج عدن sem. persga.org الممول من مرفق البيئة العالمية ، والذي تنفذه الهيئة بإشراف من البنك الدولي بدعم مكون الرصد البيئي والاقتصادي الاجتماعي وذلك عبر اشراك المجتمع المحلي في إدارة المناطق المحمية وتنفيذ أنشطة الرصد البيئي وعلى رأسها رصد عمليات الصيد الجائر. وقد تم اختيار موقع جزيرتي موشى ومسكالي لتنفيذ هذه الأنشطة التي تمت بالتعاون مع وزارة الاسكان والتعمير والبيئة ورابط الصيادين المحليين في جيبوتي حيث شملت هذه الأنشطة:

- إنشاء قنوات اتصال قائمة على تبادل المعرفة بين مختلف المؤسسات المعنية وأصحاب المصلحة المسؤولين عن تنفيذ خطط الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي وتوسيع نطاق المستفيدين من مشروع SEM.
- تعزيز الوعي العام في مجتمع الصيادين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين
- إشراك الصيادين في مراقبة البيئة والثروة السمكية.
- تركيب مرافق تظليل خفيفة للصيادين على الجزيرة التي تخدم الصيادين والقائمين على تنفيذ عمليات الرصد خصوصا خلال الموسم الحار

تعزيز قدرات فرق الرصد ودعمها بالأجهزة والمعدات الحديثة

- توفير اللافتات البيئية الارشادية للمساعدة على استخدامات المنطقة المحمية

وقد تم تعزيز الوعي العام لمجتمع الصيادين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين من خلال سلسلة من ورش العمل والدورات التدريبية العمل التي استهدفت الصيادين وأصحاب المصلحة الأوسع نطاقا بما في ذلك المدرسون وأخصائيو الإعلام وحرس السواحل.

تمكين المرأة اقتصادياً في مجتمعات الصيادين داخل المحميات:

قصة نجاح مشروع

توزيع أعداد من الأغنام الحلوبه على نساء المجتمع المحلي في قرى الصيادين داخل محمية دونجوناب في السودان

محافظ البحر الأحمر بمصر أثناء افتتاحه مشغل الأعمال اليدوية بقرية أبوغصون داخل محمية وادي الجمال

تم تنفيذ مشروع الإدارة الاستراتيجية للنظام الإيكولوجي في البحر الأحمر وخليج عدن الممول من مرفق البيئة العالمي GEF وبإشراف من البنك الدولي WB ويتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في «تحسين إدارة مناطق المحميات البحرية» وذلك من خلال مشاركة المجتمعات المحلية وتعزيز تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء.

ويتمثل أحد أهداف المشروع في إيجاد بدائل للعيش للمجتمعات المحلية بهدف الحد من الضغوط المباشرة على المصادر الطبيعية داخل المحميات.

إحدى النساء المستفيدات من المشروع أثناء عملها على المنسوجات داخل المحمية

وبالرغم من التنوع البيولوجي داخل المحمية الا ان المجتمعات المحلية تعتمد بشكل مباشر على الصيد والرعي كمورد للرزق مما يترتب عليه التدهور المستمر للمراعي وتراجع في المخزونات السمكية، وبالتالي فقد ركز المشروع بشكل خاص على تنويع مصادر الدخل للمجتمعات المحلية داخل المحمية عن طريق إيجاد بدائل للعيش لتطوير انتاج الحرف اليدوية التقليدية كالحلي والمنسوجات التقليدية ومنتجات المخابز وقطعان من الماعز الحلوبة وكذلك اشراكهم في صناعة السياحة عن طريق توفير عدد من الزوارق ذات القاع الزجاجي حيث تم تنفيذ كل هذه الأنشطة بعد عقد جلسات استماع وبالتعاون والاشراف الكامل من وزارة البيئة في كل من جمهورية مصر العربية والسودان.

وقد تضافرت العديد من العوامل لإنجاح هذه المشاريع حيث جاء على رأس هذه العوامل دعم الحكومات المحلية ووزارة البيئة وكذلك شراكة المشروع مع منظمات المجتمع المحلي حيث أبرز التقييم الفني في ختام المشروع هذه الأنشطة كقصص نجاح خصوصا بعد تعهد الحكومات المحلية بدمج هذه المشاريع في البرامج الوطنية الشاملة الامر الذي يضمن استدامتها

وشاركت المنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية في عملية تدريب المستفيدين وإدارة هذه المشاريع النموذجية وكان لهذا المكون اثرا كبيراً في تنويع مصادر دخل الاسرة وخصوصاً الأسر التي تدعمها المرأه المعيلة. ومن المتوقع أن يترتب على ذلك تقليل الضغوط على الموارد البحرية الحية وزيادة قدرة المجتمع المحلي على التأقلم مع التغيرات الناتجة عن التأثر السلبي للموارد الطبيعية.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المشاريع النموذجية قد ساهمت في اعلان قرية القلعان بمحمية وادي الجمال بمصر كأول قرية بيئية Eco-Villageفي منطقة الشرق الأوسط وكذلك اعلان جزيرة سنجانيب كموقع للتراث العالمي من قبل اليونسكو في 2016.

الاقتصاد الأزرق المستدام

مقال علمي

إن محيطات العالم وبحاره ومناطقه الساحلية هي أكبر النظم البيئية على كوكب الأرض وهي جزء ثمين من التراث الطبيعي، كما أنها ضرورية لسبل عيش وأمن الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم ، وللازدهار الاقتصادي لمعظم البلدان.

بيد أن قدرة هذه البيئات البحرية على توفير فرص العمل والغذاء على المدى الطويل تخضع بالفعل لضغوط عديدة من الأنشطة الاقتصادية البشرية ؛ وهي مهددة بفعل أساليب التنمية المجزأة وغير المنسقة ، وغالباً ما تتعارض مع ما يخبرنا به العلم أنه من الممكن ماديًا أو منطقيًا من وجهة النظر البيئية إلى الاستخدام المستدام.

وأول من أشـــار إلى مصطلح الاقتصـــاد الأزرق هو رجل الاقتصاد البلجيكـــي غونتر باولي في أعقاب مؤتمـــر "ريو 20+" (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المســـتدامة) والـــذي أقيم في مدينـــة ريودي جانيرو بالبرازيـــل خلال الفترة 22–20 يونيو 2012، والذي كان يركز على على العمل من أجل الإدارة المســـتدامة للموارد البحرية، استنادا إلى مبدأ أن النظم البيئية البحرية الســـليمة هي أكثر إنتاجية وهي واجبة من أجل استدامة الاقتصاديات القائمة على المحيطات.

ويقصد بالاقتصـــاد الأزرق التنمية الاقتصادية الســـاحلية والبحرية والتي تؤدي إلى تحســـين حياة الناس من ناحية، وتساهم في الحفاظ علـــى البيئة وتطويرها مـــن ناحية أخرى. ومن هنـــا فإن الاقتصاد الأزرق هو الاقتصاد المرتكز على الأنشـــطة البحرية في المســـطحات المائيـــة من محيطـــات وبحار وبحيـــرات من صيد الأســـماك والنقل البحري والخدمات اللوجســـتية واســـتغلال الثروة السمكية والبحرية والتعدين والســـياحة البيئية والطاقة المتجددة بما يحقق أفضل عائد ممكن من هذه الأنشطة الاقتصادية. ونظرًا لأهمية الاقتصاد الأزرق للعالـــم اجتماعيـــا واقتصاديا هنـــاك مبادرة عالميـــة أطلقتها منظمة الأغذيـــة والزراعة لـــلأمم المتحدة (FAO) في عـــام 2012م خلال أعمـــال مؤتمر البيئة العالمي (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المســـتدامة 2012) وذلك بهدف المحافظة على ســـلامة المســـطحات المائية كالبحـــار والمحيطات من التهديـــدات المتنامية كالتلوث والصيد الجائر والصيد غير القانوني وارتفاع منســـوب المياه الناتج من التغيرات المناخية والالتزام بمنهج التنمية المســـتدامة من تنمية الاقتصاد الأزرق لمصلحة الاســـتقرار البشـــري وتلك المبادرة تســـمى مبادرة النمو الأزرق. ويتجه العمل ضمن المبادرة إلى اكتشـــاف وتقييم مختلـــف النواحي الاقتصاديـــة والاجتماعية والبيئيـــة المتاحة للنمو الأزرق لقطاع الثروة الســـمكية وتحقيق التنمية السمكية المستدامة وتنمية المصائد السمكية والمحافظة على المخزون الســـمكي للجيل الحالي والأجيال القادمة وكذلك

الاقتصاد الأزرق المستدام هو الاقتصاد القائم على البحار والمحيطات والذي....

- يوفـــر فوائـــد اجتماعية واقتصاديـــة للأجيال الحاليـــة والمســـتقبلية ، من خلال المســـاهمة في الأمـــن الغذائـــي ، والقضاء على الفقر ، وســـبل العيش ، والدخل ، والعمالة ، والصحة ، والسلامة ، والإنصاف ، والاستقرار السياسي.
- يؤهل ويحمي ويحافظ على التنوع والإنتاجية والمرونـــة والوظائف الأساســـية والقيمـــة الذاتية للنظـــم البيئيـــة البحرية – رأس المـــال الطبيعي الذي يعتمد عليه ازدهاره.
- يقـــوم على تقنيـــات نظيفة ، وطاقـــة متجددة ، وتدفقـــات المـــواد وتدويرها لضمان الاســـتقرار الاقتصـــادي والاجتماعـــي بمـــرور الوقـــت ، مع الحفاظ على حدود كوكب واحد.

المحافظة على البيئة البحرية بتنوعها الحيوي وضمان استدامة المصادر البحرية والحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية البيئة البحرية.

يسعى مفهوم «الاقتصاد الأزرق» إلى تعزيز النمو الاقتصادي ، والإدماج الاجتماعي ، والحفاظ على سبل المعيشة أو تحسينها، مع ضمان الاستدامة البيئية للمحيطات والمناطق الساحلية في نفس الوقت. في جوهرها يشير إلى فصل التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال القطاعات والأنشطة المتعلقة بالمحيطات من تدهور البيئة والنظام البيئي. وهو يستمد من النتائج العلمية أن موارد المحيطات محدودة وأن صحة المحيطات قد تراجعت بشكل كبير بسبب الأنشطة البشرية. وقد أصبحت هذه التغيرات محسوسة بالفعل ، مما يؤثر على رفاه الإنسان والمجتمعات ، ومن المرجح أن تتضخم التأثيرات في المستقبل ، لاسيما في ضوء النمو السكاني المتسارع.

ويتسم الاقتصاد الأزرق بمكونات متنوعة ، بما في ذلك صناعات المحيطات التقليدية الراسخة مثل مصائد الأسماك ، والسياحة،

لإنشاء الاقتصاد الأزرق المستدام ، يجب على الجهات الفاعلة العامة والخاصة ...

• وضع أهداف وغايات واضحة وقابلة للقياس وداخلية متناسقة من أجل اقتصاد أزرق مستدام. ويجب على الحكومات والقطاعات الاقتصادية والشركات الخاصة والجهات الفاعلة الأخرى وضع أهداف وغايات ذات صلة وقابلة للقياس للاقتصاد الأزرق المستدام. كما يجب أن تكون الأهداف والغايات لمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – وكذلك السياسات والأنشطة ذات الصلة متكاملة قدر الإمكان ، لتجنب الصراعات والاضطرابات.

• تقييم وتواصل أدائها على هذه الأهداف والغايات. يجب مراقبة الأهداف والغايات الخاصة بالاقتصاد الأزرق المستدام بشكل منتظم وإحراز تقدم مع جميع أصحاب المصلحة ، بما في ذلك عامة الناس ، بطريقة شفافة وسهلة المنال.

• إنشاء مجال اقتصادي وتشريعي متكافئ يزود الاقتصاد الأزرق بالحوافز والقواعد الكافية. يجب أن تهدف الأدوات الاقتصادية مثل الضرائب والإعانات والرسوم إلى استيعاب المنافع والتكاليف والمخاطر البيئية والاجتماعية على المجتمع. كما ينبغي صياغة وتنفيذ القوانين والاتفاقيات الدولية والوطنية ، بما في ذلك الاتفاقيات الخاصة ، وتطبيقها ، ومراجعتها بطرق تدعم الاقتصاد الأزرق المستدام.

• تخطيط وإدارة وتنظيم المناطق البحرية ومواردها ، وتطبيق نهج

والنقـل البحـري ، وكذلك الأنشـطة الجديدة والناشـئة ، مثل الطاقة المتجددة البحرية ، والاسـتزراع البحري ، والأنشطة الإستخراجية في قاع البحر ، والتكنولوجيا الحيوية البحرية والتنقيب البيولوجي. . وهناك عـدد من الخدمات التي تقدمها النظـم الإيكولوجية للمحيطات ، والتي لا توجد لها أسـواق ولا تقدر بثمن، والتي تسهم أيضا بشكل كبير في النشـاط الاقتصادي وغيره من الأنشطة البشـرية مثل تخزين (عزل) الكربون (الكربون الأزرق)، وحماية السواحل ، والتخلص من النفايات إلى جانب وجود التنوع البيولوجي.

يخضع الاقتصاد الأزرق المستدام للعمليات العامة والخاصة والتي تكون ...

• **جامعة:** يعتمد الاقتصاد الأزرق المسـتدام على المشاركة النشطة والفعالة من جانب أصحاب المصلحة.

• **علميـة وذات مبدأ تحوطي ومتكيفة:** تسـتند القـرارات على المعلومات السـليمة علمياً لتجنـب الآثار الضـارة التي تقوض الاسـتدامة على المدى الطويـل. وعندما تكون المعلومـات والمعرفة الكافية مفقـودة ، وتتخذ الإدارة نهجًا احترازيًا وتسعى بنشاط لتطوير مثل هذه المعرفة ، كما تمتنع عن القيام بأنشـطة من المحتمـل أن تؤدي إلى آثار ضارة، مع اكتسـاب معرفة جديدة بالمخاطر والفرص المستدامة ، كما تقوم الإدارة بتكييف القرارات والأنشطة.

• **تتسـم بالمسـاءلة والشـفافية:** وتتحمل الإدارة المسـؤولية عن تأثيرات أنشـطتها ، من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة ، وكذلك من خلال الشفافية فيما يتعلق بتأثيراتها حتى يكون أصحاب المصلحة على اطلاع جيد وتمكينهم من ممارسة نفوذهم.

• **شـاملة عبر القطاعات وطويلة الأجل:** تسـتند القـرارات على تقدير وحسـاب القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئيـة وفوائدها وتكاليفها على المجتمـع ، فضلاً عـن تأثيراتها على الأنشـطة الأخرى وعبـر الحدود في الحاضر والمستقبل.

• **مبتكرة واسـتباقية:** تبحث جميع الجهـات الفاعلة في الاقتصاد الأزرق المسـتدام باستمرار عن أكثر الطرق فعالية وكفاءة لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية دون تقويض قدرة الطبيعة على دعم الأنشطة الاقتصادية والترويحية

النظام البيئي وأسـاليب شـاملة. ويجب حساب وتخطيط وإدارة جميع الاسـتخدامات ذات الصلة بالمناطق البحرية ومواردها من خلال عمليات تطلعية ، واحترازية ، وتكيفية متكاملة تكفل سلامة واسـتدامة البحـار والمحيطات على المدى الطويـل ، مع مراعاة الأنشـطة البشرية في المسـتقبل. ويجب أن تكون هذه العمليات قائمة على المشاركة وقابلة للمساءلة وشفافة وعادلة وشاملة.

• تطوير وتطبيق المعايير والإرشـادات وأفضل الممارسـات التي تدعم الاقتصاد الأزرق المستدام. يجب على جميع الجهات الفاعلة – بما في ذلك الحكومات والشـركات والمؤسسـات غير الربحية والمستثمرين والمسـتهلكين – تطوير أو تطبيق معايير الاستدامة العالمية أو المبادئ التوجيهية أو أفضل الممارسـات أو غيرها من السـلوكيات ذات الصلة. وبالنسـبة للمنظمات ، يجب ألا يقتصر تطبيق هذه المعايير على ضمان أن تتم أنشـطتها بطريقة مسئولة فحسـب ، بل يجب أيضًا تحسـين أدائها وقدرتها التنافسية في الحاضر والمستقبل.

• الاعتراف بأن الاقتصاديات البحرية والبرية مترابطة وأن العديد مـن التهديدات التـي تواجه البيئات البحرية تنشـأ من الأرض. لتحقيق الاقتصاد الأزرق المستدام في البحار والمناطق الساحلية ، يجب معالجة الآثار البرية على النظم البيئية البحرية ويجب على الجهـات الفاعلة أيضا أن تعمل على تعزيز تنمية اقتصاد أخضر مستدام على المناطق البرية.

• التعاون بشـكل فعال ، وتقاسـم المعلومـات والمعرفة وأفضل الممارسـات والـدروس المسـتفادة والأفكار لتحقيق مسـتقبل مستدام ومزدهر للجميع. وتقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة في الاقتصاد الأزرق المسـتدام مسـؤولية المشـاركة في عملية التنفيـذ ، والتواصل عبر الحـدود الوطنية والإقليمية والقطاعية والتنظيميـة وغيرها من الحـدود ، لضمـان الإدارة الجماعية لتراثنا البحري المشترك.

اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.. وثيقة دولية ملزمة قانونياً

مقال علمي

1 - التسلسل التاريخي لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق

بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنذ العام 2009م، بإعداد اتفاقية ميناماتا وذلك من أجل الحد من التلوّث البيئي الذي يحدثه الأنسان بمادة الزئبق. حيث شُكلت لجنة تفاوض حكومية دولية مهمتها إعداد الاتفاقية. باشرت لجنة التفاوض الحكومية أعمالها في شهران حزيران 2010م واستمرت أعمالها حتى شهر يناير 2013م. عقدت اللجنة خلال تلك الفترة خمسة اجتماعات إلى إلى أن تم التوافق على الصيغة النهائية في الاجتماع الخامس والذي عقد في مدينة جنيف في شهر كانون الثاني/يناير 2013م. تم التوقيع على الاتفاقية في 10 أكتوبر 2013م من قبل ممثلي 140 دولة ومنظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي مشاركة في مدينة كوماموتو باليابان، سبقه يوم احتفالي في مدينة ميناماتا والتي تضرر سكانها قبل خمسة عقود بسبب التلوّث من أحد المصانع بمادة الزئبق وتكريما لسكان هذه المدينة أطلق على الاتفاقية اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.

دخلت الاتفاقية بعد هذا التاريخ مرحلة التصديق، حيث تطلب دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ مصادقة خمسين دولة أو منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي من تلك الدول والمنظمات الموقعة. تم خلال فترة التصديق عقد اجتماعين للجنة التفاوض الحكومية حيث تم عقد الاجتماع السادس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2014م، والاجتماع السابع في شهر آذار/مارس 2016م في البحر الميت في المملكة الأردنية الهاشمية.

وبحسب نص المادة 31 من الاتفاقية "يبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة لأي دولة أو منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي تصدّق على هذه الاتفاقية أو تقبلها أو تقرها أو تنضم إليها بعد إيداع الصك الخمسين من صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام في اليوم التسعين بعد تاريخ إيداع هذه الدولة أو المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادي صك

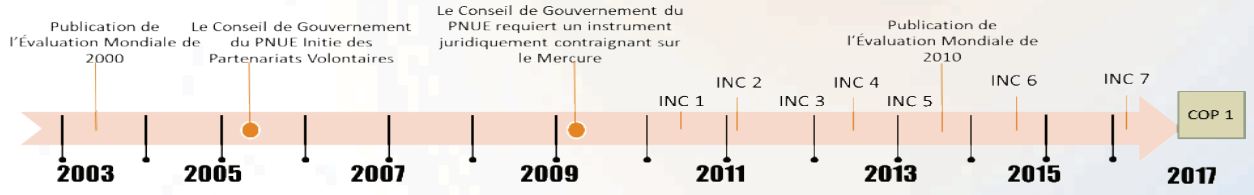

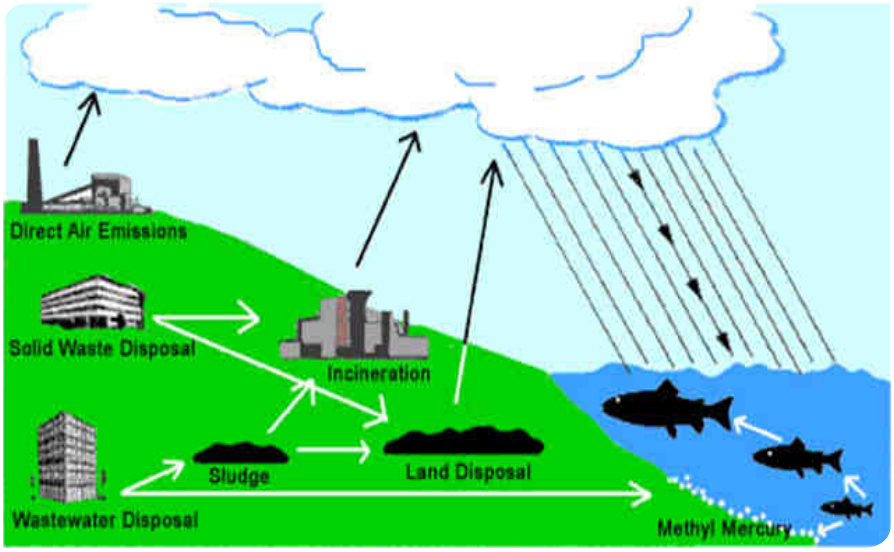

دورة الزئبق في الطبيعة (المرجع:
(New York State Department of Environmental Conservation

تصديقهـا أو إقرارها أو قبولهـا أو انضمامها" وبالتالي دخلت الاتفاقية حيـز التنفيذ في 16 آب/أغسـطس 2017م وعُقدت الـدورة الأولى لمؤتمر الأطراف الخـاص بها في جنيف من 24 وحتى 29 أيلول/سـبتمبر 2017م. وفي يومنا هذا يوجد 128 دولة موقعة على الاتفاقية و 102 دولة قد قامت بالتصديق عليها.

2 - لماذا تم وضع اتفاقية دولية بشأن الزئبق؟

اتفاقيـة ميناماتا بشـأن الزئبق هي أول اتفاقية دولية بشـأن البيئة والصحة سارية منذ ما يقرب من عقد من الزمان. سميت الاتفاقية بهذا الاسـم نسـبة إلى مدينة ميناماتا باليابان والتي شهد سكانها خلال الفترة من عام 1932م وحتى عام 1968م تسـمم آلاف الأشـخاص بسـبب النفايات الصناعيـة الملوثة بالزئبق، مما أدى إلى إصابتهم بأمراض عصبية وشلل ومعاناة من مرض أصبح يسمى "مرض ميناماتا".

والزئبق عبارة عن معدن ثقيل شـديد السُمّيّة ويشكل تهديدًا لصحة الإنسان والبيئة العالمية. كما ويتواجد الزئبق في عدة مركبات مختلفة تشكل جميعها سلسلة من الآثار الخطيرة على الصحة والبيئة.

يتصـف الزئبق بأنـه مادة تستسـطيع الدوران عبـر مختلف الأوسـاط البيئية من هواء وتراب ومـاء وكائنات حيّة، وبالتالي يمكـن أن تؤثر انبعاثاته الغازيـة ومخلفاته الأخرى على صحة الإنسان والبيئة. وبالتالي لا يوجد أي دولة في العالم بمعزل عن وصـول الزئبق إلى بيئتها ولا يمكـن لدولة بمفردها التحكم في التأثير السلبي للزئبق العابر للحدود.

وقد اتخـذ المجتمع الدولي باعتمـاده اتفاقية ميناماتا بشـأن الزئبق، خطوة هامة فـي مكافحة التلوّث بالزئبق والتهديد الذي يشكله للبيئة وصحة الملايين من الناس عبر العالم.

3 - ما هي الأهداف والالتزامات الرئيسية لاتفاقية ميناماتا؟

اتفاقيـة ميناماتا هـي معاهدة دولية ترمي إلـى حماية صحة الإنسان والبيئة من التأثيرات الضارة للزئبق ومركباته المختلفة. ومـن أجل تحقيق هـذه الغاية، فإن أحـكام الاتفاقية قد جاءت لتغطي كامل دورة حياة الزئبق في الطبيعة، بما في ذلك التحكم في مجموعة واسـعة من المنتجـات والعمليات والصناعات التي تستخدم أو تطلق أو تصدر الزئبق.

ومن بين الأحكام الرئيسية لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، ما ينص على حظر مناجم الزئبق الجديدة والتخلص التدريجي من المناجم القائمة، خفض استخدام الزئبق والتخلص التدريجي منه في العديد من المنتجات والصناعات، واتخاذ التدابير اللازمة للتحكم والسيطرة على انبعاثات الزئبق في الغلاف الجوي وتصريفه في المياه والتربة، بالإضافة إلى مراقبة القطاع غير الرسمي والضيق النطاق لتعدين الذهب.

كما تتناول الاتفاقية مسألة التخزين المؤقت للزئبق والتخلص منه عندما يصبح على شكل نفايات والمواقع الملوثة أصلاً بالإضافة إلى الجوانب الصحيّة. وبالتالي ستسهم التدابير التي تنصّ عليها الاتفاقية في تجنّب التلوّث الناتج عن الزئبق منذ استخراجه وحتى تخزينه وفي التخفيف من وطأته.

4 - ما هي التأثيرات الصحيّة والبيئية للتعرض للزئبق؟

يتواجد الزئبق في الطبيعة بأشكال مختلفة: كعنصر الزئبق المعدني أوغير العضوي أو العضوي (ميثيل الزئبق على سبيل المثال، الذي يمكنه التراكم بسهولة شديدة داخل الأنسجة في الكائنات الحيّة والذي قد نتعرض له عن طريق الغذاء)، ووفقاً للمعلومات الواردة من منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن جميع مركبات الزئبق لديها مستويات مختلفة من السمّيّة والآثار المتفاوتة على الجهاز العصبي، والجهاز الهضمي، والمناعة، وكذلك على الرئتين والكلى والجلد والعينين (منظمة الصحة العالمية، 2017). وقد يتعرض الإنسان لتلك الأشكال المختلفة من الزئبق بحسب ظروفه المعيشية، على الرغم من أن التعرض أساساً ينتج عن استهلاك الأسماك أو القشريات الملوّثة بميثيل الزئبق واستنشاق أبخرة عنصر الزئبق أثناء العمليات الصناعية.

يمكن ملاحظة الاضطرابات العصبية والسلوكية بعد التعرض لمركبات الزئبق المختلفة إما عن طريق الاستنشاق أو الابتلاع أو عن طريق الملامسة البسيطة للجلد. كما تشمل أعراض التعرض لمركبات الزئبق بحدوث ارتعاش، أرق، فقدان للذاكرة، تأثيرات عصبية وعضلية، صداع، والضعف الحركي والإدراكي. هذا ويمكن ملاحظة أعراض سريرية معتدلة لدى الأشخاص المعرضين أثناء العمل لتركيز 20 ميكروغرام/م3 أو أكثر من عنصر الزئبق في الهواء. كما تم الإبلاغ عن آثار على الكلى، بدءاً من زيادة مستويات البروتين في البول وصولاً إلى الفشل الكلوي (منظمة الصحة العالمية، 2017).

تنبعث معظم أشكال الزئبق الصادر عن الأنشطة البشرية إلى الغلاف الجوي. بعض الأنشطة البشرية تؤدي إلى وصول الزئبق مباشرة إلى التربة أو الماء حيث يتم العثور على جميع أشكال الزئبق الصادرة عن الأنشطة البشرية هنالك. وبمجرد وصول الزئبق إلى المياه السطحية أو التربة، فإن الكائنات الدقيقة يمكنها أن تحوله إلى ميثيل الزئبق، وهو المركب الذي يمكن لمعظم الكائنات الحية امتصاصه بسرعة كما يمكن لمركبات الزئبق التي تصل التربة أن تتراكم بتراكيز أعلى في نباتات الفطر. كما أن الأسماك تمتص كميات كبيرة من ميثيل الزئبق الذي يمكن أن يتراكم في سلسلة الأسماك الغذائية. وجميعها تؤدي إلى تلف خطير في الأعصاب عندما يتناولهم الإنسان (منظمة الصحة العالمية، 2017).

5 - ما هي المصادر الرئيسية المحتملة للانبعاثات الزئبق الضارة في البيئة؟

تتمثل المصادر الرئيسية لانبعاثات الزئبق الضارة في البيئة بالمصادر التالية:

أ) مصانع إنتاج الكلور القلوي؛

ب) محطات إنتاج الطاقة والتي تعمل بالفحم؛

ج) مرافق تعدين الذهب البدائية؛

د) محارق النفايات؛

بعض مصادر انبعاثات الزئبق الضارة في البيئة

هـ) مصانع إنتاج مادة الكلنكر للإسمنت؛

و) عمليات الصهر المستخدمة لإنتاج المعادن الغير حديدية.

6 - ماهي المنتجات المستهلكة يومياً وتحتوي على إضافات من الزئبق؟

يوجد الزئبق في العديد من المنتجات المستهلكية ايومياً، مثل مصابيح الفلورسنت وبعض الأجهزة الطبية ومستحضرات التجميل والمبيدات الحشرية وغيرها وكما هو موضح في بعض الصور أدناه.

7 - ما هي الخطوات الرئيسية التي يتعين على الدول المصادقة على اتفاقية ميناماتا اتباعها لتلبية متطلبات والتزامات الاتفاقية؟

تتضمن اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق 35 مادة و 5 ملاحق. ومن أجل تلبية المتطلبات والالتزامات المدرجة في الاتفاقية، يجب على الأطراف الالتزام بما يلي:

- إجراء تقييم أولي لمصادر الزئبق وأماكن تواجده على أراضيها؛
- تنفيذ خطط لتعزيز الإطار القانوني والتقني لإدارة الزئبق؛
- إذا لزم الأمر إبلاغ النتائج إلى سكرتارية الاتفاقية.

وفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UN Environment) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) العديد من الأدوات ومنصات التدريب التقني للدول الأطراف من أجل تنفيذ عملية تقييم الاحتياجات المتعلقة بالاتفاقية في القطاعين الصناعي والصحي وضمان سلامة تلك الإجراءات أثناء عمليات التنفيذ.

هذا وينبغي أن يؤدي التنفيذ الصحيح للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، مع مرور الوقت، إلى خفض مستويات الزئبق في البيئة وبالتالي تحقيق هدف الاتفاقية لحماية صحة الإنسان والبيئة من الانبعاثات البشرية ومن تصريف الزئبق ومركباته.

• المراجع

• World Health Organisation, 2017–Mercury and health.

• www.mercuryconvention.org

• https://www.epa.gov/mercury/health-effects-exposures-mercury

•Driscol et al. 2013, Mercury as a Global Pollutant: Sources, Pathways, and Effects– Environ & tech journal,

• Driscol et al. 2013, Biological Mercury Hotspots in the Northeastern United States and Southeastern Canada, BioScience, Volume 57, Issue 1, 1 January 2007, Pages 29–43,

• B. Gworek, Mercury in Marine and Oceanic Waters—a Review Water Air Soil Pollut (2016) 227: 371

أهداف التنمية المستدامة في مواجهة محلية التنمية

مقال علمي

التعريف باهمية محلية التنمية:

محليــة التنمية تعني القيام بمجموعة من العمليات، والنشــاطات الوظيفيــة، والتي تهدف إلى النهوض فــي كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، وتعرف أيضاً، بأنها: دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفســهم، مما ينعكس إيجابياً على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسســية، والتعليمية، وغيرها. إن الاهتمام بالتنمية المحلية يعد من الأمور الاجتماعية القديمــة، والتي حرصت أغلب دول العالم علــى متابعتها، والتأكد من تطبيقها بشــكل صحيح، لذلك قامت العديد من الحكومات بإنشــاء مؤسسات خاصة بالتنمية المحلية، تتبع لوزارات تعمل في مجال التنمية، والشــؤون الاجتماعية، من أجــل متابعة طبيعة حيــاة الأفراد، والوقوف عند الســلبيات، أو المشــكلات المجتمعية، والعمل على اقتراح حلول لها، تساهم في التقليل من تأثيرها على المجتمع، أو علاجها بشــكل كلي. وتعتمد التنمية المحلية على مجموعة من المكونات الرئيسية، وهي: الأفراد: هم مجموعة الأشــخاص الذين يسكنون في مكان ما، ويعتبرون العناصر الفعالة، والتي تســاهم في دعم التنمية المحلية لتحقيق أهدافها. المؤسســات: هي مجموعة من المنشــآت المحلية، والتي تهــدف إلى توفيــر وظائف، ومهن متنوعة للأفراد، وتســاعد في الزيادة من كفاءة التنمية المحلية. المجتمع: هو المنطقة الجغرافية، أو المساحة السكنية التي يوجد فيها كل من الأفراد، والمؤسسات، ويعد العنصر الأساســي، والمكون الرئيســي من مكونات التنمية المحليــة. و تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص، وهي: تعتبر التنمية المحلية عملية شــاملة؛ إذ إنها تشمل كافة مكونات المجتمــع، ولا تلغــي وجود أي عنصر من عناصره. تســاهم في تطوير المجتمع؛ إذ إنها تعتمد على مجموعة من الاســتراتيجيات، والخطط التي تهدف إلى تحســين الأوضاع المعيشية، والتعليمية في المجتمع. تهدف التنمية المحلية إلى الاستفادة من كافة الموارد؛ إذ إنها تســعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفــر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمــع، وتحول جزءاً منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية، والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملاً. تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد، من وسائل نقــل، ومؤسســات تعليميــة، وقطاعات عامة، وغيرهــا. و توجد مجموعــة من الوظائف تقوم بهــا التنمية المحلية، ومنها: التعاون مع القطاعات الفعالة في المجتمع المحلي، والذي يســاهم في دعم مكونات التنمية المحلية، وتزويدها بالوسائل الأولية للمحافظة على استمرارية نمو المجتمع. استحداث مجموعة من النظم الاجتماعية، والتــي تعمل على تحليل طبيعــة حياة عينة من الأفراد في المجتمع المحلــي، والتعرف على كيفية تفاعلهم مــع كافة الظروف المحيطة بهم، من أجل تقييم أوضاعهم داخل المجتمع. التقليل من المركزية، فتحــرص التنمية المحلية علــى تفعيل دور البلديات، ومؤسســات المجتمع المحلي في النهوض بالتنمية المحلية والمشــاركة الشــعبية علي كافة الصعد.

محلية التنمية وأهداف التنمية المستدامة:

لقد مرت الآن ثلاث ســنوات، منذ أقر قــادة الدول أهداف التنمية المســتدامة في قمة خاصة للأمم المتحدة في نيويورك. وقد وُصفت هــذه الأهداف منذ الاتفاق عليها بأنهــا طموحة، وهي حقاً كذلك، ســواء بالاعتبارات الكمية أو النوعية، أو ما يلزمها من استثمارات وتكاليف تمويلية ضخمة، في فترة لا تتجاوز خمســة عشــر عاماً منذ تدشــينها.وقد توافقت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، على أنه مع نهاية عام 2030 سيتم التوصل إلى إنهاء مشكلة الفقر المدقع وســوء التغذية، والارتقاء بنظم التعليم والرعاية الصحية، وتحقيق العدالة في فرص التنمية، وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، وما إلى ذلك مما ورد في الاهداف السبعة عشر.

وتشير الدراسات المبدئية إلى أنه باستثناءات محدودة فإن جهود التنفيــذ على أرض الواقع، خلال الســنوات الثــلاث الماضية، لم تلب طموحات التنمية المستدامة حتى على مستوى الدول المتقدمة اقتصادياً. فقد اشــار الدكتور فؤاد محي الديــن النائب الأول لرئيــس مجموعة البنك الدولي للإنشــاء والتعميــر، إلى أن 14 مؤشــراً من إجمالــي 17 هدفاً تم رصدها، مثــل مكافحة الفقر وتحســين نوعية التعليم، لن تصل حتــى إلى نصف ما اتفق عليه قادة الدول من أهداف بحلول عام 2030، إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه؛ بل إن مؤشــرات تمكين المرأة توضح أنه لن يتم تحقيق تحســن يتجاوز 10 في المائة ممــا تم الاتفاق عليه، كما أن بعض المؤشــرات الصحية للأطفال تسير في الاتجاه المعاكس لتوجهات التنمية.

ويواصل الدكتور محي الدين في أن منهجاً للعلاج قد يكمن في «محلية التنمية «localization، وهو منهج للعمل يختلف تماماً عن النهج التقليدي لنظم المحليات البيروقراطية. وبعيداً عن الجدل النظري في موضوع تطبيقي وعملي بالأساس، فقد أظهرت الأدلة والشواهد من 17 حالة لدول في مستويات متباينة من التنمية، أن فجوات في القدرات المحلية في القرى والمدن يرجع إليها النجاح أو الفشل في تحقيق النتائج المستهدفة لبرامج ما يعرف بالأهداف الألفية للتنمية، التي بدأت في عام 2000، وانتهت في عام 2015، والتي حلت محلها أهداف التنمية المستدامةSDGs . وقد حوى هذه التجارب تقرير تفصيلي مشترك صادر عن البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وفي عالمنا والذي تتسارع فيه وتيرة معدلات نمو المناطق الحضرية بشكل غير مسبوق، وتزداد الهجرة الداخلية إليها من المناطق الريفية والنائية، كما يزداد معدل النمو السكاني في هذه المناطق، وستقترب نسبة ساكني الحضر من ثلثي إجمالي السكان في عام 2030، وستكون أعلى معدلات الزيادة في نمو المدن كبيرة الحجم، التي يتجاوز عدد سكان كل منها 5 مليون نسمة، في آسيا وأفريقيا، لن تجدي الأنماط التقليدية للإدارة المحلية نفعاً مع هذه الزيادات في معدلات النمو السكانية والحضرية، خاصة مع مكونها الشبابي المرتفع. وقد يراها البعض تحدياً، ويراها آخرون فرصة للاستثمار في البنية الأساسية الممكنة للارتقاء بالثروة البشرية، بالتخطيط المتطور والابتكار في إيجاد التمويل المناسب وحشد الطاقات من خلال منهج محلية التنمية. ولقد جربت الدول غير النفطية خلال السنوات الخمسون الماضية تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي في عشرات من دول أفريقيا وآسيا، لكنها أخفقت في إعادة التوازن إلى اقتصاديات هذه البلدان، فضلاً عن تحقيق أهداف التنمية المتوخاة و.يقول خبراء الصندوق الدولي إن التحول الاقتصادي الذي يدعون إليه لن يتحقق في عام أو عامين. فهو علاج طويل الأمد لمشكلات مزمنة والناس في حاجة ماسة للحلول السريعة التي تري ان حل مشكلة الفقر تكمن في زيادة الإنفاق الحكومي، وليس بتوسيع القاعدة الإنتاجية التي تستوجب الانتظار سنوات قبل رؤية ثمراتها، رغم أنها تشكل علاجاً حقيقياً للمشكلة وليست مجرد مسكنات مؤقتة.

من النماذج الناجحة لمحلية التنمية هنالك الصين الشعبية والتي لم تتبع توصيات صندوق النقد الدولي، ولم تأخذ بنظرية التنمية التي يروج لها الاكاديميون الغربيون، بل اختطت طريقها الخاص في التنمية المحلية، حين أعلنت في 1979 برنامجاً طموحاً يستهدف الوصول إلى مرتبة منافسة للاقتصاديات الصناعية. واليوم الذي أطلق فيه البرنامج، وجه بشيء من السخرية. وقيل إنه مجرد غطاء للتحرر من التقاليد الأيديولوجية المتشددة لعصر ماوتسيتونغ. لكن اتضح لاحقاً أن ذلك البرنامج كان بمثابة «طريق الحرير» العصري للصين الجديدة. ففي الفترة من اعوام 1979–2003م ارتفع الناتج الوطني الإجمالي للصين إلى 1425 مليار دولار، بمعدل نمو سنوي يصل إلى 9 في المائة، وكان يعتبر أعلى معدل في العالم يومئذ. وبناء عليه فقد انخفض عدد الفقراء من 260 مليوناً إلى 30 مليوناً بين عامي 1979 و2000. وتضاعفت قيمة الصادرات الصينية بما يصل إلي 40 ضعفاً. ونجاح النموذج الصيني كان ثمرة لموازنة دقيقة بين المعايير المتعارفة عليها كونياً، مثل سيادة القانون والتركيز على التعليم والإبداع العلمي وحرية الاستثمار المحلي والأجنبي، وبين متطلبات محلية مثل حماية الطبقات الفقيرة، لا سيما في الريف، والمحافظة على قدر معقول من التحكم في كلفة الخدمات العامة، والاستفادة القصوى من ميزات نسبية مثل توفر الخامات والعمالة الرخيصة.

ونموذج آخر من الشرق؛ حيث إندونيسيا التي يقترب عدد سكانها من 270 مليون نسمة، وهي واحدة من أكثر الدول متوسطة الدخل حيوية، إذ تشهد في السنوات الأخيرة انخفاضاً في مؤشرات الفقر، وزيادة في الدخول المرتبطة بتحسن معدلات التشغيل في المدن. ومع بداية الألفية الجديدة مُنحت السلطات المحلية اختصاصات أكبر في النفقات العامة، ولكنها افتقدت القدرات المؤسسية والفنية المطلوبة للارتقاء بالخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية والمواصلات؛ كما عانت من الافتقار للمرونة المطلوبة في زيادة الإيرادات. وقد قامت الدولة بعدة برامج للإصلاح المؤسسي المحلي وتطوير العشوائيات وبرامج الإسكان الاجتماعي والخدمات العامة.

لقد تحققت نجاحات لمنهج محلية التنمية في الارتقاء بالخدمات الأساسية ونوعية الحياة، بفضل وضع قوى السوق في أيدي ملاك الأصول من عموم الناس، وبفضل مؤسسات محلية وقومية كفؤة وفاعلة. وقد يختلف هذا النهج في تفاصيل تطبيقه من بلد إلي بلد آخر وليست هنالك وصفة سحرية تصلح لكل الحالات إلا ان عالمنا يشهد حاليا تحولات كبرى ترجع لمستحدثات تكنولوجيا المعلومات، التي أعادت تعريف مفاهيم البعد الزمني والجغرافي كما أن التجارب الناجحة تعطينا أملا في تحقيق تقدم البشرية في مقابلة استحقاقات التنمية المستدامة بما يكفل الاستقرار والتقدم.

Mohi–Aldin, Mahmoud, Localization of SD Goals, WB Sustainable Cities, November 2017
Brookings Institute, Localization and Financing for Development, https://www.brookings.edu/blog/education–plus–development/201523/07//ind

PERSGA

Al Sanbouk

Annual newsletter of PERSGA

Issue 37 March 2019

MZ.0038

PERSGA

The Regional Organization for the Conservation of the Environment of Red Sea & Gulf of Aden

PERSGA